التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

الحكم بين المركزيّة والتّجزئة هل أنّ الخليفة ديكتاتور مستبدّ..؟؟

حكومة كفاءات أم حكومة أحزاب تعدّدت الخيارات والضياع واحد

الاحد 04 محرّم 1442هـ الموافق لـ 23 أوت 2020 م العدد 304 الثمن 700م

من «عبد الناصر» إلى «قيس سعيد»

حكام باعوا الوهم وتاجروا بفلسطين

المحكمة الدولية بشأن مقتل الحريري

التوتر في شرق المتوسط الأسباب والحلول

كلمة العدد

من «عبد الناصر» إلى «قيس سعيد» حكام باعوا الوهم وتاجروا بفلسطين

«التطبيع خيانة عظمى وأن العرب في حالة حرب مع كيان غاصب ومحتل، ومن يتعامل مع كيان شرد شعبا لمدة أكثر من قرن خائن ويجب أن يحاكم بتهمة الخيانة العظم...» هكذا أجاب «قيس سعيد» على سؤال وجهه له الصحفي المشرف على المناظرة التي جرت بينه وبين منافسه في الانتخابات الرئاسية «نبيل القروي» وبهذه الاجابة كسب «قيس السعيد» السباق نحو قصر قرطاج بعد أن استحوذ على عقول وقلوب الناخبين ونال ما يفوق 70 بالمائة من الأصوات. أصبح قيس سعيد رئيسا ومن سوء حظ المخدوعين بموقفه «البطولي» ذاك حصلت الخيانة العظمى التي طالب «سعيد» بمحاكمة مقترفها، إذ ابرم حكام الامارات المتحدة اتفاقا مع «كيان يهود» وبموجبه طبعوا معه العلاقات، وضربوا بفلسطين وقضيتها عرض الحائط وخانوا أهلها وسائر الأمة. علما أن قيس سعيد عبّر قبل توليه الرئاسة عن رفضه القاطع لمفهوم كلمة تطبيع اذ قال: «مفهوم التطبيع ظهر بعد توقيع كامب ديفد ولابد من الاستعاضة عن هذا المفهوم بمفهوم آخر وهو الخيانة العظمى وليس جريمة التطبيع».

إذن، حصل التطبيع الذي يصرّ «سعيد» على تسميته بالخيانة العظمى وانتظر الجميع أن يصدر الرئيس بيانا ناريا ويتكلم بنفس الحماسة التي تكلم بها أثناء المناظرة الشهيرة مع «نبيل القروي» لكنه ترك مؤيديه في «التسلل» ولاذ بصمت كان قد تحصن به إثر الاعلان عن ما يسمى بصفقة القرن والتي تعد أم الخيانات وأعظمها. صمت الرئيس بعد أن ملأ الدنيا وشغل الناس حين أصر وألح على اعتبار كل مطبع مع العدو خائنا تجب معاقبته على خيانته. وبما أن الصمت حمّال أوجه كان لزاما على الرئيس أن يتكلم ويعبر عن موقفه مما اقترفته يدا «محمد بن زايد»، وبما أنه ربح معركة كسب ودّ الناخبين وفاز بالانتخابات لم يعد لديه عذر ليسبح عكس التيار الذي يتحكم المسؤول الكبير في مساره، وفي الوقت ذاته عليه أن يترك نافذة يمرر من خلالها بعض الأوهام يتلهى بها من على بصائرهم غشاوة، لهذا عند لقائه بسفير فلسطين بتونس جمع «قيس السعيد» بين ما يريد مناصروه سماعه وبين ما يجلب رضا تلك القوى التي يستند عليها «كيان يهود» في وجوده وفي مواصلة ارتكاب جرائمه. فقوله «الحق الفلسطيني ليس صفقة ولا بضاعة أو مجرد سهم في سوق تتقاذفها الأهواء والمصالح... والحق الفلسطيني لن يضيع ما دام هنالك أحرار...» يندرج في خانة التمويه والتلبيس، وليجعل من عدم معارضته لتصرف حكام الامارات طعنا في ظهر فلسطين والامة ويحافظ على ارتفاع أسهمه في سوق الدجل والمخاتلة فذلك الكلام العام الانشائي يسمح به كل مسؤول كبير فهو لا يمس من جوهر الموضوع الذي هو القبول بالتطبيع مع «كيان يهود»، كل حسب الدور الموكول له. ف«قيس سعيد لم يرفض ارتماء «محمد بن زايد» في أحضان العدو كما لم يعبر صراحة عن ترحيبه بهذا الفعل المشين حين جعل منه شأنا داخليا يهم الامارات وحدها دون سواها، وطبعا الدول «المحترمة والراقية» وحسب ما تمليه الأعراف والقوانين الدولية لا تتدخل في شؤون غيرها. «اننا لا نتدخل في اختيارات الدول ولا نتعرض لها ونحن نحترم ارادة الدول فهي حرة في اختياراتها وأمام شعوبها» وهذا ما برع فيه «قيس سعيد» فهو ملتزم بالمرجعية الدولية الى حد التقديس ولا يخالفها بأي شكل من الأشكال كما هو حاله مع الدستور الذي يذكرنا «سعيد» صباحا مساء وفي كل أيام الأسبوع بما فيها يوم الأحد بأنه أحرص الناس على تطبيقيه وعلى الالتزام التام بكل ما ورد بين دفتيه من فصول وكأن من سبقه خالف الدستور سبب بليتنا ومصدر كل أوجاعنا.

«سعيد» يرى في اجرام « آل نهيان» ارادة يجب احترامها واختيار لا يحق لأحد الاعتراض عليه. مباركة جرائم «كيان يهود» وتبييضها واعطاؤها المشروعية في نظر «قيس سعيد» لا يتعدى كونه اختيارا يجب على الجميع الانحناء له اجلالا وتقديرا ولا يجوز التعرض له بالنقد والتجريح، وفي المقابل يعطي لأهلنا في فلسطين أحقيتهم في الدفاع عن أرضهم لكن من بوابة المرجعية وهنا يكون «قيس سعيد» قد أكل العنب ولم يقتل الناطور، أي هو لم يشق عصا الطاعة ولم يخرج عن طوع أمريكا وأشياعها وفي الآن نفسه ساير الأمة في رفضها المطلق لاستيلاء «كيان يهود» على الأرض المباركة فلسطين. وهذا هو دأب كل حكام المسلمين من قبل والآن، ف «جمال عبد الناصر» جعل من إلقاء «كيان يهود» في البحر هدفه الوحيد والأوحد ومن أجل تحقيق هذا الهدف الكاذب خاضت مصر والأردن وسوريا حربا خادعة ضد كيان يهود انتهت بما بات يعرف بالنكسة فحرب 67 شكلت انتكاسة تاريخية للأمة بشكل عام وأهل فلسطين بشكل خاص إذ احتل «كيان يهود» سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتمكن من تدمير 80 بالمائة من العتاد العسكري العربي ومن تهجير الألاف من أهل فلسطين ومن اطلاق العنان للاستيطان وما زالت تداعيتها الكارثية قائمة إلى اليوم. وبعدها انخرط جميع حكام المسلمين في سباق محموم لبيع الأوهام وتضليل وجدان الأمة، فلقد خصصوا للقضية الفلسطينية أغلب قممهم وزياراتهم واقراراتهم، رافعين شعارات لو طبقوا عشرها لانمحى «كيان يهود» من الوجود. شعارات من قبيل «لا صلح لا استسلام لا تفاوض» كان هذا في قمة الخرطوم ليتحول في قمة بيروت إلى «الأرض مقابل السلام» أو شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» لتخاض في النهاية المعركة على طاولة التنازلات المخزية على شاكلة معركة «كامب ديفد» و«وادي عربة» ومعركة «اوسلو» وأخيرا وليس أخر ما بات يعرف بصفقة القرن التي قال على اثرها الملك «سلمان مخاطبا أهل فلسطين زورا وكذبا «قضيتكم هي قضيتنا وقضية كل العرب والمسلمين ونحن معكم منذ عهد الملك عبد العزيز إلى اليوم» وكان حري ب«سلمان» أن يقول قضيتنا هي تمكين كيان يهود من مسرى رسول الله ونحن ضدكم منذ أن عمل الملك «عبدالعزيز» كمعول هدم بيد الأعداء وأعانهم على هدم الخلافة الاسلامية إلى اليوم.

أ. حسن نوير

حكومة كفاءات أم حكومة أحزاب
تعدّدت الخيارات والضياع واحد

علي السعيدي

استقال الياس الفخفاخ رئيس حكومة «الرئيس» الأولى، فعاد حق المبادرة دستوريا إلى رئيس الجمهورية.

الذي فاجأ الأحزاب وأعرض عن كلّ مرشحيها، واختار وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة هشام المشيشي. خريج المدرسة الوطنيّة للإدارة. فكثر الجدل عن نوع الحكومة وتوجّهها فأغلب الأحزاب تطالب بحكومة سياسيّة، ولكنّ المشيشي يتّجه نحو تكوين حكومة تكنوقراط. ويدور هذا الجدل في إطار جدل أوسع منه جدل حول النّظام السياسي البرلماني وضرورة العدول عنه إلى النّظام الرئاسي.

فهل حكومة الكفاءات خير لتونس وأقدر على حلّ الأزمة ونقلهم إلى مستوى راق من العيش الكريم ؟ وهل النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني أم هما وجهان لعملة واحدة كاسدة؟

لا بد من الإشارة بداية أن النظام السياسي في تونس يختصّ بأمرين مؤثّرين فيه:

الأمر الأوّل أنّه قائم على عقيدة فصل الدين عن الحياة وإلغاء التشريع الرباني من الحياة واستبداله بتشريع وضعي بشري. فهو نظام علماني يناقض في أساسه وتفاصيله عقيدة أهل تونس.

أمّا الأمر الثّاني: أنّ العلمانيّة فُرضت على البلاد فرضا منذ زمن الاستعمار المباشر، وفُرض معها النّظام السياسي بالخداع.

والعلمانيّة بما هي عقيدة وضعيّة قد تتشكّل في دكتاتوريّة يكون فيها الدّكتاتور معلوما متسلّطا بالقهر والغصب أو بالوسائل الدّستوريّة، وقد تتشكّل العلمانيّة في شكل ديمقراطيّة تعتمد النظام الرئاسي أو النّظام البرلماني الذي يقتضي أن تتشكّل الحكومات من الأحزاب الممثلة في البرلمان أو من «كفاءات» لا علاقة لها بالأحزاب.

وفي كلّ الأحوال يبقى مصير البلد في أيدي مجموعة صغيرة من السياسيين أو من التكنوقراط. والسّؤال ما مصير البلد في أيدي هاته المجموعة؟ خاصّة إذا استحضرنا أنّ كلّ الطبقة السياسيّة التي في الحكم (في تونس) تدين بالولاء للغرب وأنّ الذين يسمّونهم كفاءات كلّهم من تلامذة الغرب صنعهم بعناية واشتغل أكثرهم في منظّماته وشركاته بل وحكوماته بما يعني أنّهم لا فقط تعلّموا تعليما غربيّا بل تربّوا في أحضان الغرب.

1/حكومة الأحزاب:

منذ اندلاع شرارة الثورة،تم تشكيل حكومات حزبية بتمثيلية مرتبطة بنسب فوزها في الانتخابات، فكانت حكومات ذات ألوان كثيرة وتوجهات مختلفة لكن يجمعها الولاء للديمقراطية وإقصاء الإسلام من الحكم لأن إرادة المسؤول الكبير تقتضي وتشترط ذلك ولا مجال للعب الديمقراطي خارج ساحته المسيّجة بأسلاك شائكة، كما يفرقها مصالحها الحزبية الضيقة فلا ترى إلا منكافات وصراعات لا تكاد تنتهي بلغت أحطّ المستويات. ولم يبخل نوّاب البرلمان على التونسيين بنصيب من المشاهدة المباشرة على شاشات التلفزة التونسية لأحطّ المستويات وأكثرها تدنيا أخلاقا وسياسة، الأمر الذي ولّد حالة من الاشمئزاز والنفور الجماهيري العام من هذا الوسط السياسي الذي حول حياتهم إلى جحيم لا يطاق ليس المقام لذكره والتفصيل فيه.

2/حكومة الكفاءات والتكنوقراط:

أمام الخيبة الرهيبة لحكومات المحاصصات الحزبية واقتسام الغنائم بين اللاعبين في الملعب الديمقراطي بصفارة المسؤول الكبير، وتحيلا على الناس رغبة في مد أنفاس العلمانية، أوهموا الناس أن لا حل للوضع المتردي غير تشكيل حكومات لا تمت بصلة للأحزاب السياسية وغير خادمة لها وهذا لا يتحقق إلا بكفاءات أسموها وطنية (تضليلا) قائمة على رجال تكنوقراط ذوي اختصاصات كل في ميدانه، ثمّ وعدوا بالإبداع والإقلاع والانتقال النوعي... وتدخلت الماكينة الإعلامية لتغذّي هذا الوهم وتروّج له. حتّى ظن البسطاء وسطحيّوا التفكير أنّها المخلص لهم من مآسي تراكمت على مر السنين العجاف.

جاءت حكومة التكنوقراط الأولى، ترأسها مهدي جمعة بعد إسقاط الترويكا «فكانت الكذبة الكبرى «التي تعرت بسرعة وتبين للقاصي والداني أنها كفاءات مغشوشة، لا تعرف إلا خدمة المستعمر ولا تُحسن إلا العمل على نهب الوطن والمواطن لصالح ما يدعونها الجهات المانحة، وفضائحها كثيرة لا يتّسع المقام لسردها، فأثبتت أنها مجرد طابور خامس لجهات أجنبية. وأتحفتنا حكومة الكفاءات بظاهرة فريدة (تبيّن درجة الخداع والمكر) أثبتت أنّ العمل الحكومي لم يكن إلا خطوة للانتظام الحزبي، لإعادة رسكلة أحزاب المنظومة القديمة، فعاد الحال أسوا مما كان.

ونخلص للقول أن الحكومات سواء كانت حزبية أم كفاءات إدارية، في ظلّ العلمانيّة والهيمنة الاستعماريّة لن يكون لها من دور إلا إعادة إنتاج شروط التخلف والتبعية، وإدارة البلد وفق إملاءات الجهات المانحة والناهبة. أمّا رئيس الدولة والأحزاب المهيمنة فيدورن في حلقة مفرغة، يبحثون عن استقرار هم أوّل من زعزعه، تراهم حيارى رغم دستورهم وديمقراطيّتهم، وحرّياتهم ...

السؤال لكلّ أنصار الدّيمقراطيّة والتعدّديّة والحرّيات... طبّقتم الدّيمقراطيّة وزعمتم أنّكم وضعتم دستورا من أعظم دساتير الدّنيا، فما بلنا تحت هيمنة المستعمر؟ وما بال أحوالنا تسوء كلّما ازدادت الدّيمقراطيّة وارتفع منسوب الحرّيّات؟

أمّا سؤالنا لأهل تونس: هل نبقى أرقاما يتلاعب بها السياسيون؟؟ إلى متى تعبث بنا ديمقراطيّتهم ويسحقنا دستورهم العلماني الوضعي؟

3/أين الخلل وأين الحل؟:

قلنا منذ البداية أن تشكيل الحكومات سواء على قاعدة الكفاءات أو الأحزاب هي إفراز من إفرازات النظام العلماني المنبثق عن عقيدة فصل الإسلام عن الحياة، وكذلك سواء كان النظام السياسي برلمانيا أم رئاسيا فهي كلها صورة من صور الديمقراطية التي فُرضت علينا لتكون البلاد تحت الوصاية الاستعماريّة.

فساد العقيدة الرأسمالية عقيدة فصل الدين عن الحياة حتما تقود إلى فساد كل ما ينبثق عنها وفساد كل ما تنتجه حين التطبيق، لذلك لا حظ للبشرية في تحقيق السعادة والطمأنينة والاستقرار بعقيدة يلفها الفساد من كل جانب، ومن هنا كان لزاما على الشعوب سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة أن لا تجعل حظا لهكذا عقيدة فاسدة وهكذا نظاما مجرما من التمكن من النفوس والتطبيق في الأرض.

إنه لمن أشدّ الظّلم أن يخيرونا بين سيء وأسوأ، كلها ثمرات فساد أكبر(عقيدة فصل الدين عن الحياة) فيستبدلون دنيئا بدنيء (حكومات كفاءات بدل حكومات حزبية)وهذا لعمري من باب المكر والخديعة وتحويل الأنظار عن رؤية الحق الذي به وحده نتحرر ونحيا ونطمئن...

هذا الحق هو الحل وما على البشرية إلا أن تتلمسه وتسعى للخلاص به لا غير، حق عقيدته الإسلام القائمة على «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ينبثق عنها نظام شامل لكل مناحي الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. عقيدة لو وُضعت موضع التطبيق - كما وُضعت في السابق على امتداد أكثر من 13 قرن - في دولة مبدئية هي دولة الخلافة ترعى الشؤون بأحكام الإسلام ،أحكاما شرعية من لدُن رب العالمين، لا أحكاما بشرية يتحكم فيها الهوى والمصلحة، لأنتجت صلاحا وعمارا وهناءة ولكفت البشرية نزاعاتهم البغيضة وتشرذمهم المقيت.

رسالة لمن بقي عنده مُسكة من عقل

الرئيس قيس سعيد والحكومات المشكلة والتي ستتشكل لاحقا وكامل الوسط السياسي شهود زور وقفوا سدا منيعا أمام دينكم وأحكام ربكم ورضوا أن يكونوا خدّاما لأعدائنا الكفّار المستعمرين الذين أسقطوا دولة المسلمين التي كانت تجمعهم ومزّقوها دويلات هزيلة بائسة.

فإلى متى السّكوت على عدوّ يتملّك أمرنا وعلى حفنة من العملاء أعطوا الولاء لعدوّكم؟ إلى متى السّكوت وقد بلغ الحال ما ترون من السوء والهوان والمذلّة؟ هل الحلّ في الهرب والارتماء في البحر إلى المجهول؟

ها هو «حزب التحرير» بينكم يدعوكم إلى نصرته والوقوف معه لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

لقد جربوا فيكم كل أنواع الحكم بغير ما أنزل الله وذقتم كل صنوف القهر والعذاب فما الذي يبقيكم صامتين عن طلب الحق وإقامة الدين خصوصا وأنتم تدينون بالإسلام فماذا رأيتم من ربكم حتى لا تطلبوا شرعه فوالله لا خلاص لكم من عبث الديمقراطية ورقصة الصبية إلا بدولة الإسلام.

قال تعالى: وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا (الجن – 16)

الصراعات السياسية في تونس فصل من فصول خدمة المستعمر وإنكاء في جراح الأمة

بقلم: الأستاذ عبد الرؤوف العامري

هل وضع رئيس تونس قيس سعيد مزيدا من الملح على جراح الحياة السياسية في تونس بتكليفه هشام المشيشي بتشكيل الحكومة الجديدة والتي ستخلف حكومة إلياس الفخفاخ بعد أن لم تعمر أكثر من بضعة شهور لتطيح بها التجاذبات السياسية، لعدم القبول به ابتداء، وبذريعة شبهة فساد رئيسها وفي اتصال مباشر مع الصراعات الحادة التي شهدها البرلمان ومساعي سحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي، ما جعل البلاد مفتوحة على سيناريوهات عدة؟ جاء تكليف سعيّد للمشيشي، على سيناريو تكليف الفخفاخ نفسه وبعد مشاورات صورية كتابية، للأحزاب الممثلة في البرلمان ولبعض الهيئات الوطنية كاتحاد العمال واتحاد الأعراف، وعلى غير المتوقع مرة أخرى، ومن خارج كل المقترحات، كان تعيينه وكما ورد في خطاب التكليف: "بعد النّظر والتعمّق وقراءة كلّ الأوضاع، كلّفتكُم هذا اليوم طبقاً للفصل الـ89 من الدستور، وبعد إجراءات المشاورات كما نصّ على ذلك الفصل المذكور، (..) بتشكيل الحكومة" باعتباره الشخصية الأقدر على قيادة المرحلة، حسب تقدير رئيس الدولة وكما حدد ذلك دستور 2014.

متجاوزا بذلك مقترحات الأحزاب المعتبرة وذات الثقل البرلماني والتي كادت أن تجمع على بعض الأسماء كالفاضل عبد الكافي أو خيام التركي دون كبير اعتراض من باقي الأحزاب، فشكل اختيار رئيس الدولة لهشام المشيشي من خارج الأسماء المقترحة مفاجأة لكل الفرقاء، دفعت بالأحزاب غير ذات الوزن البرلماني إلى الترحيب بتعيينه وإسباغ المديح عليه، كونه شخصية مستقلّة ورجل دولة، كما أنّه ابن الإدارة التونسية وذو دراية بكل دواليب الدولة نظرا لخبرته ومسيرته المتنوعة، وكفاءة تستحق الدعم والمساندة.

وبقيت الأحزاب ذات الثقل البرلماني لا تبدي اعتراضها صراحة حتى أفصح رئيس الوزراء المكلف هشام المشيشي، بعد أسبوع من المشاورات الأولية وتحسس ردود الأفعال، عن نيته تشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن الأحزاب، وتتوفر في أعضائها "النجاعة والنزاهة بعيدا عن التجاذبات السياسية"، في محاولة لكسب التأييد الشعبي له ولحكومته ولمواقفه، واعتمادا على مساندة الرئيس له، ولتجنب الوقوع في شراك حكومة ائتلاف واسع، يصعب تجميعها بحكم التنافر الحالي، والنأي عن الوضع الذي حال دون مرور حكومة الحبيب الجملي المقترح من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية الأخيرة، والذي أسقط حكومة الفخفاخ. فكان إعلانه ذاك الشرارة التي أعادت المشهد السياسي في البلاد إلى ما كان عليه قبل تعيينه، وعمق الجدل والانقسام داخل الطبقة السياسية التونسية، فجاهرت أحزاب السلطة برفضها لتمشي رئيس الحكومة المكلف وأعلنت تمسكها بحكومة وحدة وطنية، حكومة أحزاب الصدارة، لوفرة الكفاءات المطلوبة للمرحلة ضمن الأحزاب المتصدرة للمشهد السياسي وللحاجة الماسة للدعم السياسي للحكومة المزمع تشكيلها، نظرا لمواجهة البلاد خطر العجز عن دفع رواتب الموظفين وتوقف خدمات الماء والكهرباء، وانهيار المقدرة الشرائية للناس، مما ينذر بخطر انفجار مجتمعي غير مقدر العواقب، حتى وصل الأمر بحركة النهضة حد التهديد بإسقاط حكومة المشيشي وأبقت الأمر مواربا تحت غطاء ما ستفرزه المشاورات الداخلية لمكتبها السياسي ومجلس شوراها، وعدّ حزب التيار الديمقراطي، المشارك في الحكومة المستقيلة، حكومة الكفاءات الوطنية، هذه، محاولة للإساءة للعمل الحزبي، فيما استبعدت حركة الشعب أي إمكانية لنجاح هذه الحكومة في السياق السياسي الذي تعيشه البلاد وفي ظل هذا النظام السياسي.

وفي المقابل عبرت أحزاب المعارضة عن استبشارها بخيار المشيشي في محاولة لدعم موقفها الرافض للإسلام السياسي ومحاولة لتسجيل نقاط على الخصم التقليدي - حركة النهضة - بدعوى الحفاظ على النموذج الوطني للدولة، المعتمد منذ أكثر من 60 عاما والذي بات مهددا بشكل جدي بتنامي الوعي لدى جماهير الناس. أما باقي الأحزاب فقد رأت أن لا فرق بين خياري الحكومة الحزبية أو المستقلة ما دام الهدف المنشود هو الخروج بالبلاد من مأزقها.

في خضم هذه التجاذبات التي لا تنتهي يظل الساسة المتسلطون علينا، أسرى الأطر الإجرائية التي حبستهم فيها القوى المهيمنة على بلادنا وسائر بلاد المسلمين، فظلوا يعدّون تناحرهم وتهارشهم عملا سياسيا. فقد أشغلوا الناس بصراعاتهم العبثية عن القضايا الحقيقية ونقلوهم عبر فصول مسرحيتهم الهابطة من فصل إلى آخر مما عمق اليأس لدى عامة الناس وأفقدهم الثقة بالأحزاب وحطم آمالهم بتغيير حالهم، أمام التراجع الخطير للناتج العام والنهب المروع للمال العام وارتفاع الدين الخارجي وانهيار توازنات مالية المؤسسات العمومية وتردي الخدمات...

فقيس سعيد يدرك كل ذلك ويدرك أن التمشي المتبع في معالجة الوضع السياسي للبلاد لن يغير في هذا الوضع شيئا، ويدرك أن ما تمر به بلادنا من أحداث، يقع ضمن دائرة الصراع الحضاري العالمي بين الحضارة الغربية المهيمنة على العالم ومحاولتها إبقاء هيمنة مفهومها عن الحياة مسيطرة على كل شعوب الدنيا، وإيمانه هو بضرورة هيمنة هذا المفهوم، وبين نضال الأمة الإسلامية للانعتاق من ربقة هذه الهيمنة الغربية وسعيها لافتكاك المبادرة من العالم الغربي وإنقاذ البشرية من سطوته على العالم وقهره لشعوب الدنيا، فلا يمكن النظر إلى ما يحوكه قيس سعيد ومختلف الفرقاء على أنه صراع بين أطراف سياسية تملك أمرها وقرارها، بل ضمن ذاك الصراع الدولي وما تقرره القوى المهيمنة للأقاليم من أوضاع وللبيادق من أدوار فكان لا بد من العمل على إسقاط هذه الحكومة والدفع بها نحو الفشل إن سمح لها بالمرور عبر الموافقة البرلمانية، للدفع بالناس نحو العودة إلى أحضان الأحزاب المهيأة لتضليل الأمة عن الحلول الجذرية لأزمتها والتي تفرضها وجهة نظرها في الحياة، المنبثقة عن عقيدتها.

دراسات تاريخية معاصرة (2)

التعليم الفرنكوعربي في تونس وتكوين الشخصية العلمانية

اساطير الحداثة (الجزء الاول)

سؤال يطرح دائما: هل لدينا تعليم في تونس وهل نجح في تكوين الشخصية المراد تكوينها من قبل المجتمع ؟

دائما هناك تذمر من التعليم ومن مخرجاته وتحسر على الماضي وإلقاء اللوم المتبادل بين جميع الأطراف المشاركة في العملية التربوية.

لكن هل هناك فشل فعلا ؟ الفشل الحقيقي هو في النظر الى أهداف العملية التربوية ومدى استجابة التعليم الى هذه الاهداف للوصول الى مخرجات تستجيب الى هذه الاهداف.

هل يمكن ان نقول ان واضع الاهداف التربوية قد فشل في تركيز نوع معين من التعليم حتى نحكم على التعليم بالفشل ؟ أم ان الفشل مرتبط بما يريده الناس لأبنائهم ؟ المشكلة ان هناك عدم تطابق حقيقي بين الاهداف التربوية الموضوعة منذ البداية وما يريده الناس.

الاهداف التربوية منذ البداية وضعها الأجنبي المستعمر وسلمها لمن سيقود العملية التربوية وبدأ التطبيق منذ مرحلة ما يسمى «دولة الاستقلال». هذه الاهداف تركزت أساسا على بناء شخصية معينة عقلية ونفسية تستجيب لرغبات واضعي الاهداف التربوية فما هي هذه الشخصية ؟

إنها شخصية نراها امامنا في المتخرجين من المدرسة التونسية. شخصية بعقلية تحس فقط بالواقع وتميل نفسيتها الى التفاعل مع هذا الواقع استجابة لحسّها به. فليس هناك اكتساب للمعارف التي تجعل من عملية التفكير عملية حقيقية بإمكانها الحكم على الواقع الحكم الصحيح . فمنذ البداية ومع انطلاقة العملية التربوية تم التركيز على العلوم المجردة واعطاءها الاهمية القصوى بقوة موادها وتأثيرها الكبير في النجاح والفشل بضوارب تجعل جميع الاطراف يضعونها من الاولويات الى درجة ان مجموعة المعارف او ما تسمى بالمواد الانسانية والاجتماعية تأخذ حيزا ضعيفا جدا في اهتمامات الناس وهي اصلا التي تبني العملية الفكرية بتكوين المعلومات السابقة التي تتم بها العملية العقلية في التفكير وبها اصلا يتم بناء الشخصية. فالتجرّد التام من المعارف بإهمالها او عدم وضعها الوضع الذي يليق بها في العملية التربوية, وجعل التعليم يرتكز اساسا على العلوم المجرّدة (رغم انه لم يتم التركيز ايضا على تعليم الطريقة العلمية التجريبية الصحيحة المرتكزة على المخابر والتجربة بل هي مجرد نظريات تؤخذ اخذا ليس للمعرفة العلمية بل اساسا لنيل العدد والنجاح), هو ما كوّن الشخصية الفارغة من اي طريقة تفكير. وهذا ما اراده واضع اهداف التربية منذ البداية, شخصية تعرف كل شيء ولا تعرف شيئا.

كان هدف الغرب الكافر حسب ما قاله في تبرير العملية الاستعمارية, ان له واجب حضاري تجاه الاجناس المتدنية وهو القيام «بتمدينها» وربطها بالحداثة وقد قام بالاستعمار لنشر مبادئ الحداثة التي تزعمها. وكان التعليم هو الاساس في تكوين الشخصية التي يريدها. ولكن الاستعمار لم ينجح في تكوين هذه الشخصية بالقدر المناسب فكانت دول الاستقلال الوحيدة القادرة على اتمام عملية البناء بجعل التعليم اساسا مجالا لنشر مفاهيم وافكار منطلقة من مبدأ فصل الدين على الحياة وعلى اساس مواكبة العصر والحداثة المزعومة وعلى اساس النظرة الى النهضة على اساس التمكن من العلوم التجريبية دون النظر الى اساس التفكير العقلاني. فقد تم زرع فكرة ان عقل الانسان قادر على الوصول الى قدر من المعرفة يدير له كل شيء دون الحاجة الى معرفة متصلة بمصدر علوي. وأن العقل البشري قادر على وضع ما يراه مناسبا للقيم والاخلاق. وبما أنّ اصحاب هذه الافكار هم الاوروبيون, خاصة بتفوقهم العلمي والتقني وسيطرتهم العسكرية والسياسية على العالم, فقد تم بناء الشخصية المنهزمة امام التفوق الغربي وذلك بتكرار افكار ان الانسان يتمثل في الغربي الحداثي وان من يريد مواكبة التطور يجب عليه ان ينصاع للإنسان الغربي في افكاره ومفاهيمه ونظرته للحياة.

التعليم وقدرته على بناء الشخصية المنقادة الى النموذج الموحد للبشرية كما اراده الغرب المستعمر, تم اساسا بإلغاء العملية العقلية في التفكير وادخال ألقاب تضمن القداسة والتبجيل, دون التفكير في مطابقتها للواقع على اساس الغاء المعلومات السابقة. وهذه العملية تمت في المرحلة الاولى من التعليم حيث تتم اولى مراحل البناء للشخصية. فهذه المرحلة تم تدمير اكتساب اللغة الاصلية للبلد وذلك بإدماج لغة ثانوية معه وهي لغة الاستعمار وتضمن اساسا عملية الانقياد وختمت بإدخال لغة ثالثة. ومن المعلوم ان ادماج مجموعة من اللغات في المرحلة الاولى من التعليم تُفقد المتعلم القدرة على اكتساب لغة بالكيفية التي تجعله في قدرة على التعبير على الافكار والتواصل. فاللغة هي وعاء الفكر وهي المكون الاساسي للشخصية. فمنذ البداية عبّر «جون دوبياس» عن احتقاره للغة العربية ووصفها بالعجز عن مواكبة التطورات العلمية. وهذا ليس غريبا عن فرنسي عنصري يؤمن بالتفوق العنصر الفرنسي ويحمل حقدا على كل من لا يحمل الثقافة الفرنسية رمز الحداثة المزعومة. المشكلة في تبني حاملي مشعل السياسة التعليمية هذه النظرة وتنفيذها بكل حرص وحقد وهذا يظهر خاصة في تدمير اسس التعليم الزيتوني.

تكوين الشخصية حسب ما رآه المستعمر كانت الغاية الاساسية لبناة تونس الاستقلال: شخصية تمثل اليد العاملة الطيعة والمطيعة والقادرة على الاستهلاك حسب النمط الغربي. وقد تم اخضاع اجيال لمفاهيم وافكار على اساس مفهوم الحداثة وخاضعة للقوانين المادية الأحادية حتى تصبح في تدافع لخدمة غيرها دون تفكير بل بعقلية الخنوع والانهزام امام التطور التقني والعلمي للغرب مقابل محافظتها على ما بقي من مفاهيم ومشاعر وافكار متبناة من الثقافة الاسلامية كمقياس الحلال والحرام او بمشاعر الحب والكراهية أو ببعض الاحكام الشرعية في الزواج او الارث او غيره فتشكلت شخصية مضطربة مغتربة تختلط عندها المفاهيم والمشاعر والمقاييس واصبحت هناك غربة وتناقض بين الفكر والشعور. فأصبحت وجهة النظر الغربي في الحياة براقة ومضيئة ومستحسنة بل ان مخرجات التعليم افرزت طبقة تهلل حتى للتدخل المباشر للغرب لإيصالها الى مرتبة الانسانية المزعومة.

فما هو مفهوم الحداثة وما مدى مطابقته للواقع؟ وما هي الافكار المنبثقة من هذا المفهوم؟ وكيف ادمجت داخل الفرد حتى اصبحت من المقدسات والمحرمات التي لا يمكن التفكير فيها..

يتبع...

إعداد: أحمد بنفتيته

غياب الدولة, السماسرة, حيتان المال..
يرهبون فلاحي التمور ويهددون بحرمانهم من ثمرة محصولهم

يعيش فلاحو الجنوب الغربي التونسي خلال هذه الأيام وضعا من الخوف والترقب إزاء ما اعتبروه تربّصا بصابة هذا العام من التمور التي لاحت بوادر حسنها وجودتها مقارنة بالسنة الفارطة, وقد أبدوا مخاوفهم من لجوء الوسطاء والمصدرين إلى تقييم الصابة بأسعار متدنية لا تراعي تكلفة الإنتاج الباهظة التي يتكبدونها طوال السنة. خاصة مع عدم تشكل اللجنة الجهوية الخاصة التي يترأسها الوالي لتحديد أسعار البيع المرجعية وهو ما قد تؤدي إلى تدني الأسعار إلى مستويات قياسية خاصة على المنتجين الصغار.

واذ تمّ البدء فعلا في تقييم (خرص) بعض الواحات وشراء بعضها بحساب 2000 مليم للكيلوغرام وإطلاق فقاعات اختبار من قبل المضاربين تفيد بأنهم يرغبون في شراء الصابة حتى بثمن أقل من ذلك, ما أثار غضب الفلاحين والأهالي في جهة الجريدة ودفعهم الى الإجتماع والإجماع على عدم بيع الصابة بالسعر الذي يريده المصدرون المتعللون بتقلب الأوضاع.

اذ لا يحترم الوسطاء، السعر المرجعي الذي تحدده في كل موسم، اللجنة المشتركة التابعة للمجمع المهني المشترك للغلال، باتفاق بين المصدرين والمنتجين، وكان الفلاح هناك سرعان ما يرضخ للوسيط حتى يبيع تموره، خاصة إذا كان الإنتاج في ذروته, ولما يتعرض له من ضغوطات مادية واجتماعية في علاقة مع تأخر انطلاق موسم بيع التمور وما يتكبده سنويا من ارتفاع تكلفة الإنتاج من يد عاملة وأدوية

وسقاية وحراسة فضلا عن الخسائر الاستثنائية لهذه السنة عند تأمين عملية التلقيح التي تزامنت مع الحجر الصحي العام .

ويستنكر الفلاحون عدم تفعيل ديوان التمور بولاية توزر الذي تم تدشينه منذ العام الفارط معتبرين أن هذا الهيكل من شانه أن يحل مشاكل عديدة يعاني منها قطاع التمور وفي مقدمتها تحديد الأسعار والتعجيل بقبول الصابة وإنقاذها من التلف الذي يترصدها دائما بسبب العوامل الطبيعية والمناخية .

إنه والحال كما نراه, دولة مرتهنة ولم يعد لها من قدرة على التحكم في أي من قطاعات السيادة والأمن للناس في حياتهم ومعاشهم وأقواتهم, فإن حيتان السمسرة ووسطاء رأس المال ورجال الأعمال سيواصلون في ابتزاز الناس والضغط عليهم للتفريد في ارزاقهم بأبخس الاثمان, طالما أن الفلاحين هم الحلقة الأضعف، لأنهم لا يملكون الأموال الكافية للاستثمار في منتوجهم والحصول على عوائد عادلة من ورائه. وطالما أنهم بلا جنّة وأن حاكمهم أطلق العنان لأولئك المتربصين بالمحاصيل, فلا حل بأيديهم (الفلاحين) لمواجهة المضاربين والوسطاء، خصوصا بعد أن عرفوا كيف يُحكمون قبضتهم على الفلاح من خلال استغلال حاجته إلى المال، إذ يقدم بعضهم المال له قبل أن ينطلق موسم الجني. لا حل لديهم سوى الاجتماع في قرارهم بالوقوف في وجه العابثين بوحدة الصف.

إن المسؤولين في البلاد بتركهم لقطاع التمور فريسة للمضاربين وكبار السماسرة يؤكدون بفعلهم ذاك على حقيقة جريمة متواصلة عاما بعد عام, لأن الوضع يعدّ أكثر من خطير إذ يعتبر قطاع التمور, أهمّ ثروة لأهالي المنطقة ومنه أساسا يعيشون، حيث يوفر القطاع مليوني يوم عمل ومورد رزق لقرابة 50 ألف عائلة في أربع مدن جنوبي تونس هي: «قبلي» و«توزر» و«قابس» و«قفصة»، حسب بيانات رسمية.

ويصل عدد النخيل المُنتِج في تونس إلى 5,4 ملايين نخلة، منها 3,55 مليون نخلة من صنف دقلة النور، بينما يساهم قطاع التمور بـ6 في المائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الفلاحي، وبنسبة 19 في المائة من القيمة الإجمالية للصادرات الفلاحية، بمعدل سنوي يفوق ال 400 مليون دينار (162 مليون دولار).

من أجل مراجعة التسعيرة:
مهنيو الألبان في تصعيد متواصل

توجت مهنيو منظومة الألبان بكافة جهات الجمهورية يوم الاربعاء 19 أوت سلسلة تحركاتهم ووقفاتهم الاحتجاجية التي نفذوها خلال الأيام القليلة الماضية بـ «يوم غضب» بالعاصمة وكان مشفوعا بيوم غضب وطني بتاريخ 21 اوت الجاري عبر فيه المحتجون عن تخوفاتهم الكبيرة من الإفلاس المحدق بهم جراء انهيار المنظومة بكافة حلقاتها .

وتأتي هذه الخطوات التصعيدية الجديدة بطلب مشترك من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية نتيجة لغياب الإرادة الجدية من الحكومة لمعالجة الأزمة الحادة في قطاع الألبان التي أصبحت تهدد بصفة جدية أهل المهنة في جدية ديمومة نشاطهم وموارد رزقهم.

وفي سياق ذلك أصدرت كل من الغرفة النقابية الوطنية لصناعة الحليب والغرفة النقابية الوطنية لمراكز تجميع الحليب يوم 23 جوان 2020، بيانا أعلنتا فيه عن عجز ممثّلي حلقتي تصنيع وتجميع الألبان عن الإيفاء بتعهداتهم تجاه المربين وخلاص مستحقاتهم من الحليب الطازج بداية من 1 جويلية 2020 مما سيترتب عنه إيقاف كلي لنشاط منظومة الحليب.

وأشارت الغرفتان إلى أن مصنعي الحليب عجزوا عن خلاص كميات الحليب الطازج المقبولة خاصة وأن منحة الاستغلال وقيمتها 420 مليم للتر الواحد تمثل 37.5 بالمائة من ثمن بيع الحليب المصنع، فيما عجز مجمعو الحليب على خلاص المربين وتغطية كلفة نشاطهم محملتان الطرف الحكومي مسؤولية انهيار المنظومة وما قد يؤول إليه الوضع في قطاع الحليب لاحقا.

ويطالب المهنيون خاصة بالترفيع في سعر الحليب على مستوى الإنتاج بما يغطي الكلفة ويضمن هامش ربح معقول للفلاح وبتسديد المتخلدات بعنوان منح الاستغلال والتجميع والخزن ومراجعة الأسعار على مستوى الإنتاج والتصنيع ومنحة التجميع.

وللخروج من الصعوبات وحلّ تلك الإشكالات التي يعيشها القطاع منذ سنوات, اقترح المهنيون إعادة التفكير في السياسة التعديلية واعتماد مقاربة حقيقة الأسعار برفع الدعم عن المنظومة تدريجيا.

ويقترح المهنيون أيضا تأهيل حلقة الإنتاج وتوجيه كل الدعم للمنتجين مباشرة لان الفلاح هو الحلقة الضعيفة اليوم في المنظومة وتشجيع المربين على التنظّم في هياكل مهنية قاعدية مع ضرورة وضع استراتيجية جديدة للقطاع تعتمد تمشي الجودة بالتعاون بين الادارة وأهل المهنة .

يذكر أن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري كان دعا في العديد من المناسبات إلى ضرورة الإنطلاق في اعتماد مقاربة «حقيقة الأسعار» التي تراعي الكلفة الحقيقية لإنتاج الحليب لضمان هامش الربح والمردودية الإقتصادية لسائر المتدخلين إلى جانب تحسين القدرة التنافسية للقطاع والتسريع في تعديل السعر المرجعي للحليب بما يلائم الكلفة الحقيقية للإنتاج، ودعا أيضا إلى ضرورة تنفيذ برنامج وطني لتأهيل حلقة الإنتاج يتضمن الترفيع في حجم القطيع بالمستغلات الفلاحية وتوفير الموارد العلفية المحلية علاوة على إحداث صندوق للصحة الحيوانية ودعم الإنتاج المحلي للأراخي منبها الحكومة إلى أن محاولة الضغط على نسبة التضخم في الأسعار لمراعاة القدرة الشرائية للمستهلك لا يمكن أن تكون على حساب الفلاحين الذين يمثلون الشريحة الإجتماعية الأكثر تهميشا وتفقيرا والذين يمثلون حوالي 95 بالمائة من جملة المربين.

وتعاني منظومة الألبان في تونس اليوم من العديد من الصعوبات التي أدت إلى تفاقم خسائر حلقات منظومة الحليب وتراكم مديونيتها بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف الخشنة والمركبة واليد العاملة وتضخم كلفة توريد المواد المستعملة في إنتاج وتجميع وتصنيع الحليب (نتيجة تراجع قيمة الدينار التونسي). إضافة إلى النقص الملحوظ في عدد رؤوس القطعان (أكثر من 30 بالمائة من السلالات المؤصلة) نتيجة الذبح العشوائي والتهريب وهو ما أدى بدوره إلى تراجع كميات الحليب المنتجة على امتداد السنوات الاخيرة.

إن مطالب الفلاحين والمهنيين تصب جميعها في رجع صدى آلام الناس جميعا بسبب هذا النظام الباطل, الذي جارت به الحكومات والمسؤولون على الناس وضيقوا عليهم الأرزاق وسلبوهم كرامة العيش بعد أن وهبها الله, فإنه في ظل غياب النظام القويم الذي فرضه الله على عباده ورفضه المستكبرون وصدّه الكافرون واستكان لهم الضعفاء والسفهاء وأعانهم على ذلك الخونة والمستأجرون, لن يستقيم للبلاد عوج ولن يتحمل الناس عبء ما اقترفته أيدي الحكومات العابثة أكثر مما تحملوا

تونس تقتني 150 ألف طن من الحبوب

اقتنت تونس ما بين 20 و 22 جويلية 2020، شحنات تضم 150 ألف طن من الحبوب (قمح لين وصلب وشعير علفي) ستصل إلى الموانئ التونسية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2020 لتأمين الطلبات الإضافية على هذه المنتجات.

وأوضح المرصد الوطني للفلاحي في نشرية اليقظة - شهر أوت 2020، أن الشحنات تتضمن 25 ألف طن القمح الصلب (321،2 دولار / الطن) و50 ألف طن من القمح اللين (226،41 دولار / الطن) و75 ألف طن من الشعير العلفي (205،84 دولار / طن) علما وأن 1 دولار يعادل 2،810 دينار.

وستستلم تونس شحنة القمح الصلب والقمح اللين خلال شهر أكتوبر 2020 في حين ستصل طلبات الشعير العلفي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2020.

وأضاف المرصد أن هذه الكميات، ستسمح إلى جانب الصابة المحلية، بتغطية حاجيات البلاد إلى بداية شهر فيفري 2021 بالنسبة للقمح الصلب وأواخر ديسمبر 2020 بالنسبة للقمح اللين وبداية ديسمبر للشعير وذلك باعتبار المخزون الاستراتيجي المقدر بشهرين.

وتقدر الفارق في الأسعار بين المواد المحلية والمستوردة خلال شهر جويلية 2020، بنحو 10،06 بالمائة بالنسبة للقمح الصلب و7،83 بالمائة للقمح اللين و9،13 بالمائة بالنسبة للشعير العلفي.

(وات)

وستظل تونس تستورد ما تأكل، ما دامت تحت طائلة الحكم الغربي الرأسمالي الذي يحرمها قرارها وسيادتها على أرضها.

بعد فشل الجلسة الوزارية تواصل غلق محطة ضخ البترول والوضع يسير نحو التصعيد...

شهدت المفاوضات التي جمعت الوفد الوزاري المتكون من وزير الطاقة والمناجم والتجديد الطاقي منجي مرزوق ووزير التكوين المهني والتشغيل فتحي بلحاج يوم 13 أوت 2020 في تطاوين تعثرا ليراوح ملف الكامور مكانه دون حل لتتفاقم حدّة الاحتقان بعد التصعيد الذي قامت به تنسيقية اعتصام الكامور والمتمثل في غلق وحدة ضخ البترول «الفانا» منذ حوالي الشهر والذي تزامن مع إعلان الإتحاد الجهوي للشغل إضرابا عاما في الوظيفة العمومية والقطاع العام بولاية تطاوين طيلة أسبوع.

ملف شائك لم يعرف طريقه إلى الحل ولن يعرف ذلك، أمام إصرار شباب تطاوين وتنسيقية اعتصام الكامور على مطالبهم المتمثلة في تنفيذ الاتفاق الذي أمضته حكومة يوسف الشاهد بوساطة الإتحاد العام التونسي للشغل في 12 جوان 2017 مقابل تملص الطرف الحكومي من الاستجابة لهذه المطالب (رغم بساطها مقارنة بالثروة المنهوبة) وتقديمها لمقترح آخر بديل في محاولة لدفع المفاوضات مع تنسيقية الكامور لتكون على أساس تنازلات من الأخيرة وتنجح الحكومة بذلك في الإلتفاف على المطالب المتمسك بها.

وقد تمثل مقترح كل من وزير الطاقة والمناجم والتجديد الطاقي منجي مرزوق ووزير التكوين المهني والتشغيل فتحي بلحاج المصادق عليه من قبل المجلس الوزاري المضيق الخاص بتطبيق اتفاق الكامور، في الإنتداب في الشركات البترولية وفق رزنامة تمتد على سنوات 2021 و 2022 و 2023 دون تقديم أرقام دقيقة وفق ما صرح به أعضاء التنسيقية. كما تم اقتراح انتداب 500 معطل في شركة فلاحية خلال الفترة القليلة القادمة.

وبهذا يكون من الواضح أن الطرف الحكومي قد أكد مواصلته اتباع سياسة المماطلة والتسويف وعدم الإلتزام بتطبيق اتفاقية الكامور التي مرت عليها ثلاث سنوات دون تفعيلها وأن التصعيد الذي انتهجه معتصمو الكامور في الفترة الأخيرة والمرشح لمزيد التصعيد خلال الفترة القادمة له مبرر بعد تأكيد الحكومات المتعاقبة جميعها على خدمة مصالح شركات النهب الأجنبية والإصرار على نهج التفريط في ثروة البلاد وحرمان أهلها منها بالقوة.

وهذا رغم ضعف المطالب المرفوعة من قبل أهل تطاوين المعتصمين، إذ لم يطالبوا بما يجب أن يكون في هذه الوضعية شرعا وواقعا، بمقتضى الحق والحقيقة، وهو خروج تلك الشركات الأجنبية التي امتصت خيرات البلاد لعقود طويلة واحلا اخرى تقوم على القطاع بأيدي أمينة من خيرة كفاءات أهل البلد، ومحاسبة الحكومات والمسؤولين الذين خانوا الأمانة وفرطوا في أرضنا وما تحوي لمستعمر بغيض يستنزف الثروة ويهرب الأموال الطائلة تحت حماية مسؤولين يفتحون له الطريق بلا حياء.

قلنا رغم ضعف مطالب المعتصمين إلا أن الحكومة مصرة على أن تفي بدورها الوظيفي إزاء الناهب الأجنبي وتضمن له الحماية من أصحاب الحق، فحسب ما صرح به الناطق الرسمي باسم اعتصام الكامور طارق حداد لإحدى وسائل الإعلام فإن أعضاء تنسيقية اعتصام الكامور كانوا على استعداد لإنجاح جلسة التفاوض مع الوفد الوزاري واصفا العرض الذي تقدم به الوفد الحكومي بـ«المهزلة» وقد أكد الناطق الرسمي أن محطة الضخ «الفانا» ستظل مغلقة إلى حين الإستجابة لمطالبهم مبينا أن الفترة القادمة ستشهد خطوات تصعيدية.

لن تفلح مخططاتكم الرأسمالية

أ. محمد السحباني

وات - شرعت مختلف اللجان الوزارية والجهويّة منذ أوت 2020 في اعداد المخطط الخماسي للتنمية 2021 / 2025 على ان يقع عرض مشروع المخطط في أوت 2021 على مجلس نوّاب الشعب للمصادقة، بحسب منشور صدر عن رئيس حكومة تصريف الاعمال مؤخرا.

خبر كالصاعقة لمن يحس فعلا بمدى الغي الذي يسير فيه هؤلاء الساسة في بلادنا، اذ رغم ارتفاع نسبة البطالة وعجز الميزان التجاري، وتدهور البنية التحية، وضعف القدرة الشرائية، وتدافع الناس افرادا ومجموعات للهروب من المحرقة التونسية نحو أفق غير واضح، وانتشار المخدرات وارتفاع منسوب الجريمة، الا أن حكام البلد مازالوا يخططون مخططاتهم التي يسمونها تنموية وهي في الحقيقة مخططات جهنمية ستقود البلاد حتما الى مزيد من ضنك العيش وتسلط القوى الاقتصادية العظمى واستحكام قبضة مافيا الفساد على الاقتصاد المحلي.

ولا يعني هذا أن نعتزل التخطيط الاستراتيجي في المجال الاقتصادي وانما العمل اليوم هو التفكير في مضمون هذا التخطيط بدل الاقتصار فقط على الوسائل والاليات، فما هو مضمون هذا المخطط؟ لماذا لا يكون نظاما اقتصاديا يستكنه مشروعيته وأماله وأعماله من العقيدة الإسلامية وأحكامها. وعلى الرغم من أن مؤشرات التقدم التي نستوردها من الثقافة الغربية التي تتعلق أساسا بوجهة نظره في الحياة وهي "فصل الدين عن الحياة" هي مؤشرات غير دقيقة لقياس مدى تحقق الكفاية من الحاجيات لدى عموم الناس، اذ قد تكون الدولة مهتزة الأركان اجتماعيا مقصومة الظهر ثقافيا خاوية من القيم الأخلاقية، ولكنها تصنف دولة متقدمة لأن اقتصادها قوي والدخل الفردي السنوي فيها مرتفع مقارنة ببقية الدول الأخرى. وهذا بحق انفصام سياسي لا ينبثق الا عن المبدأ الرأسمالي "كأس خمرة ينبثق عنها نظام". ومع أن هذه المؤشرات زائفة الا أن ساستنا الرويبضات يتنافسون فيها لاقتعاد مكانة وهمية في خانة خاطئة.

وعلى ذكر الخمر، هل تصنف هذه المخططات المسماة تنموية ما حرمه الله ورسوله في فئة الأموال الممنوع تداولها أو تنمية الملك من خلالها. وماذا عن منن صندوق النقد الدولي وألغام البنك الدولي ومتفجرات الدول المانحة !! هل تدخل في حيز الانفتاح الليبرالي لدى هؤلاء المخططين المتربصين أم أنهم أدركوا كما أدرك الناس قاطبة أنها سموم يمحق الغرب الكافر بها سيادتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والواضح الفاضح في هذا الصدد أن هذه "المخططات التنموية" ستكون على شاكلة مخططات التنمية الوهمية التي خدر بها المخلوع بن علي مريديه وصبيان السياسة والاقتصاد في بلدنا الحبيب لمدة تزيد عن 23 سنة حتى اكتشف الناس يوم ثورتهم أن الماء لم يصل حتى الى الضواحي التي كانت تحيط قصوره الفارهة، رغم أنهم كانوا يسمعون جعجعة المخططات التنموية كما نسمعها اليوم، حيث قال آخرهم وهو رئيس الحكومة آنذاك الياس الفخفاخ "حكومة قوية وعادلة" وسبقه في مضمار الأمور التي تدبر بليل، يوسف الشاهد وسماها تضليلا وتمويها بالإصلاحات الكبرى. كما قد تكون هذه المخططات على نفس النسق من مخططات التنمية في المملكة العربية السعودية، وهاهو مشروع "نيوم" الذي كانت أولى بوادره قتل الحويطي رحمه الله واخراج أهله من أرضهم ونشر التفسخ في مكة والمدينة المقدستين. وقد تخرج السيسي عدو الله من مدرسة التخطيط والتنمية التي غالبا ما يتخرج منها حكام بلادنا من العملاء والخونة ودوننا مصر الكنانة التي تئن تحت مخططاته الكارثية ليس آخرها تأمين الكيان الغاصب.

الحكم بين المركزيّة والتّجزئة
هل أنّ الخليفة ديكتاتور مستبدّ..؟؟

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

إنّ معضلة النّظام الجمهوريّ تكمن أساسا في أنّه قائم على جريمتين متضافرتين: أولاهما إسناد السّيادة للشّعب فيما سُمّي بالدّيمقراطيّة يحلّل ويحرّم ويحسّن ويقبّح من بنات أفكاره وفق مصالحه وأهوائه ،أمّا الثّانية ففصله بين السّلط وتجزئته للحكم وتوسيعه لدائرة اتّخاذ القرار سدّا لذرائع الدّيكتاتوريّة والتغوّل ،فإذا بنا مع الدّولة المدنيّة الغربيّة بإزاء توليفة طاحنة لإنسانيّة الإنسان: أحكام ومعالجات خاطئة مخالفة لواقع الإنسان وفطرته مطبّقة بكيفيّة خاطئة وطريقة مخالفة لسنن الحياة ممّا يخلّ بجوهر الحكم (رعاية الشّؤون) ومحوره (الفرد والجماعة) ويؤدّي بالتّالي إلى شقاء الإنسانيّة.. وعلى النّقيض من ذلك فإنّ نظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة الذي يُبايع فيه خليفة على كتاب الله وسنّة نبيّه للحكم بما أنزل الله ،وهو نظام ينصّ على مركزيّة الحكم فيسند جميع صلاحيّات رعاية الشّؤون للخليفة ويجعلها متمركزة في شخصه لا تخرج منه إلاّ بطريق التّفويض مع الإشراف والمتابعة..هذه الحقيقة الشّرعيّة التي ترتقي في الثّقافة الإسلاميّة إلى مصافّ المسلّمات والمصادرات البديهيّة قد أصابتها هي الأخرى قارعة الثّقافة الغربيّة وتناوشتها معاول فصل الدّين عن الحياة بما هزّها في عقول وقلوب الإسلاميّين أنفسهم الذين أضحوا يتبرّؤون منها جهلا أو تضليلا أو مسايرة للتيّار..فنحن نلمس هذه الأيّام دون عناء أنّ الوسط السياسيّ في تونس - كتلا ومنظّمات وجمعيّات - يكاد يجمع نقدا ونقضا على مؤاخذتين رئيسيّتين متعلّقتين بنظام الحكم في الإسلام :أولاهما أنّ الخلافة نظام كليانيّ شموليّ سلطويّ تيوقراطيّ وثانيتهما أنّ الخليفة ديكتاتور مستبدّ وحاكم بأمره متغوّل.. وتبعا لذلك وفي ظلّ الأجواء الملبّدة بالدّيمقراطيّة والملوّثة بالقيم الليبراليّة جاء البديل على لسان العلمانيّين كما الإسلاميّين متمثّلا في المطالبة بالدّولة المدنيّة والنّظام البرلمانيّ والتعدّديّة والحريّات العامّة والتّفريق بين السّلط..

وبما أنّ الخلافة أضحت اليوم مطلبا شعبيّا يُطبخ على نار هادئة ويوشك أن يتحوّل إلى واقع معيش ،من المفيد لمشروع الأمّة أن نتناول هاتين الفريتين بالتّوضيح والدّحض تحييدا للمعوقات ورفعا لكلّ التباس :فكيف تتجسّد مركزيّة الحكم في الإسلام وهل ينطبق واقعها فعلا على مناط الدّيكتاتوريّة والاستبداد..؟؟ ثمّ ما الذي يمنع الخليفة رغم اتّساع صلاحيّاته من أن يتحوّل إلى ديكتاتور مستبدّ..؟؟

بين المركزيّة والتّجزئة

بالرّجوع إلى طبيعة الحكم وواقع السّلطة وشواهد التّاريخ نتبيّن بوضوح ونجزم باليقين أنّ الحكم لا يكون إلاّ فرديّا مركزيّا، وحتّى في الدّول التي تدّعي الدّيمقراطيّة والنّظام البرلمانيّ فإنّ أهمّ القرارات المصيريّة التي غيّرت مسار التّاريخ اتّخذت بشكل فرديّ سواء داخل أسوار البرلمان أو خارجها.. فتجزئة الحكم بين الرّئاسات أو الوزارات وحصره في مجلس وزراء يملك الحكم بشكل جماعيّ يُضعف الدّولة ويهمّش دورها ويعطّل قراراتها وينعكس سلبا على موقفها في السّياسة الدّوليّة..أمّا داخليّا فنظام الوزارات المنفصلة عن بعضها المستقلّة بميزانيّاتها ينجرّ عنه تعقيدات في حلّ مصالح النّاس لتداخل عدّة وزارات في المصلحة الواحدة ممّا يكرّس البيرقراطيّة والإجراءات الكثيرة المطوّلة..

أمّا في الإسلام فالحكم يتركّز في شخص الخليفة، فهو الدّولة وهو المسؤول الأوّل عن رعاية الشّؤون ومنه تنبثق كافّة السّلطات يتصرّف مباشرة في بيت مال المسلمين ويشرف رأسا على جهاز إداريّ موحّد لمصالح النّاس مستعينا في ذلك بطاقم من المعاونين والولاة والعمّال بما يجنّب الدّولة والنّاس مزالق ومطبّات تجزئة الحكم والفصل بين السّلطات..فالفصل بين السّلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة فكرة طوباويّة مخالفة لطبيعة الأشياء وفطرة البشر إذ يستحيل - عمليّا ميدانيّا - الفصل بين السّلطتين فهما يشتركان في الصّلاحيّات أثناء تشخيص العلّة وتوصيف المصلحة والمعالجة :فالأصل والطّبيعي المنطقيّ أنّ الذي يشخّص المصلحة والرّعاية هو الذي يسنّ لها قانونا - فهي عمليّة فكريّة واحدة - إلاّ أنّ منظّري النّظام الجمهوريّ فصلوا مدفوعين بفوبيا التغوّل والاستبداد بين جزأيها المتلازمين (التصوّر والتّصميم) وأسندوهما لطرفين مختلفين قد لا يتّفقان فكريّا أو سياسيّا في الرّؤى والتّشخيص بما يصيب عمل الحكومة بالشّلل..ولتجاوز هذا الإشكال الإجرائيّ الجوهريّ قام منظّرو النّظام الجمهوريّ بالالتفاف على مركزيّة الحكم والتّحايل على مبدأ الفصل بين السّلطات بأن أوكلوا أمر تشكيل الحكومة إلى الأغلبيّة البرلمانيّة ،وبذلك تصبح السّلطتان التّنفيذيّة والتّشريعيّة مشكّلتين من حزب الأغلبيّة أو من عدّة أحزاب مشكّلة للأغلبيّة، وهكذا يحصل التواطؤ بين السّلطتين وتنتفي أكذوبة الفصل بينهما ويصبحان عمليّا سلطة واحدة.. فمركزيّة الحكم هي الأصل والقاعدة لذلك كلّما كان التجانس البرلمانيّ بينهما كبيرا كانت السّلاسة في تسيير أعمال الدّول ورعاية الشّؤون والعكس صحيح..

صلاحيّات الخليفة

إن صلاحيّات الخليفة لا تستمدّ من شخصه ولا تفتك عنوة واقتدارا بل تنسل من واقع الخلافة كنظام حكم ومن واقع الخليفة كرئيس للدولة الإسلامية ومن واقع عقد البيعة الذي بوّأه ذلك المنصب: فالخلافة وكالة عامّة وتفويض كلي في إقامة الدين ورعاية الشؤون وتطبيق الشرع وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، والخليفة هو الذي ينوب عن الأمّة في الحكم والسلطان وتنفيذ أحكام الشرع جميعًا، فالإسلام جعل الحكم والسلطان للأمّة وأوجب عليها إيجاد الإسلام في واقع الحياة، وبمقتضى عقد البيعة تحوّل الأمّة سلطانها إلى شخص الخليفة ليصبح نائبًا عنها في إنجاز تلك المهمّة..

من هذا المنطلق فإنّ الحكم يتمركز في شخص الخليفة بشكل ذاتي ولا يخرج عنه إلا بتفويض منه، فهو المسؤول الأوّل والأخير عن رعاية الشؤون وهو عماد الدولة الإسلاميّة وجهاز قائم بنفسه يمثل رأس أجهزتها، فالدولة الإسلامية تكاد تختزل فيه إذ عُرّفت بأنّها (خليفة يطبّق الإسلام).. وعلى ضوء هذه المهام الجسام تبدو صلاحيات الخليفة واسعة متعدّدة، إذ تتمركز فيه جميع صلاحيات الحكم ورعاية الشؤون: فهو الذي يتبنّى الأحكام الشرعية اللازمة للأمة ويسنّها قوانين، وهو المسؤول عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وهو الذي يتولّى القيادة الفعلية للجيش وإعلان الحرب وعقد كافّة المعاهدات، وهو الذي يتولى أمر السفراء والسفارات المحلية والأجنبية، وهو الذي يعيّن ويعزل القضاة بجميع أصنافهم، وهو الذي يضع ميزانية الدولة ويقرّر فصولها ومبالغها..فالحديث الشريف (الإمام راع وهو مسؤول عن رعيّته) يعطيه حق رعاة شؤون الأمّة بشكل مطلق دون قيد في أنواع الرعاية.. وإذا أضفنا إلى هذا الكمّ من الصلاحيات أن رئاسة الخليفة غير مقيّدة بمدّة محدّدة أصبح المناط مظنّة الاستبداد وأرضيّة له بما يقرّبه ظاهريًا من واقع الديكتاتورية وثالوثها المميّز: فالخليفة - مبدئيًّا - يحتكر السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويتربّع على كرسي الحكم مدى الحياة..

الخليفة بين التنفيذ والتشريع

إن إسناد صفة التشريع للخليفة لا يستقيم شرعًا ولا ينطبق على صلاحيّاته: فالسيادة في الإسلام للشرع أي أن وضع الأحكام والقوانين موكول إلى الله تعالى والوحي وليس إلى الإنسان والعقل البشري (إن الحكم إلا لله) ولا يملك أي إنسان صلاحية وضع ولو قانون واحد أو تعطيل حكم شرعي أو تعديل آخر بما يؤدّي إلى تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فالعقل البشري مهمته فهم النصوص لا وضع النصوص، ومجاله التفكير بالنصوص لا في النصوص..

أما ما هو من صلاحيات الخليفة وحده دون غيره فهو تبنّي الأحكام الشرعية اللازمة لرعاية الشؤون وسنها قوانين نافذة وهذا ليس تشريعًا: فالمسلمون مطالبون شرعًا بالالتزام بأحكام الشرع وأوامر الله ونواهيه لا بأحكام السلطان وأوامره ونواهيه، ولا محلّ للبشر في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس، بل تستنبط الأحكام من الكتاب والسنة بعملية اجتهادية صحيحة.. غير أن الكثير من الأدلة التفصيلية ظنيّ الدلالة يحتمل عدّة معان، فكان من الطّبيعي والحتمي أن يختلف الناس في فهمها حدّ التباين وأن يكون في الحكم الواحد آراء مختلفة.. وبما أنه يحرم شرعًا أن يتعدّد حكم الله في المسألة الواحدة وجب على المسلم أن يتبنّى حكمًا واحدًا يلتزم به ويصبح حكم الله في حقّه، هذا في المسائل الفرديّة، ولكن هناك مسائل تقتضي رعاية شؤون الأمّة أن يسير المسلمون جميعًا على رأي واحد فيها بما يحفظ وحدة المسلمين دولةً وتشريعًا وحكمًا، فاقتضى ذلك وجود جهة يُحتكم إليها لرفع الخلاف، ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية (أمر الإمام يرفع الخلاف): فالخليفة يتبنّى حكمًا واحدًا حسب رأيه واجتهاده ويأمر به فيصبح قانونًا نافذًا يلتزم به المسلمون ويعمل به الولاة والقضاة.. والخليفة حين يتبنّى أحكامًا شرعية إنّما يختار رأيًا معيّنًا من ضمن عدّة آراء يحتملها النصّ، ويختاره باعتباره حكمًا شرعيًّا مستنبطًا باجتهاد شرعي، ولا يشرع هو حكمًا من عنده فالمشرّع هو الله وحده والخليفة مقيّد بالشرع لأنّ شرط بيعته أن تكون على العمل بالكتاب والسنّة لذلك فإنّ تبنّياته ليست بمعزل عن التمحيص والمتابعة والتثبّت من طرف مجلس الأمّة ومحكمة المظالم للفصل في صحّتها، هذا فضلاً عن كون مجالات تبنّيه مقيّدة لا تشمل العقائد والعبادات إلاّ فيما يحفظ وحدة المسلمين..

أما فيما يتعلّق بالتنفيذ، فإنّ صلاحيات الخليفة المطلقة في رعاية الشؤون هي أيضًا مقيّدة بالشرع: فيجب أن تجري حسب أحكام الشرع لا حسب ميولات وأهواء الخليفة فلا يجوز له مثلاً أن يعيّن امرأة في منصب حكم أو أن يمنع مباحًا دون عذر شرعي فضلاً عن تعطيل واجب أو تحليل حرام..فهو مطلق الصلاحية فيما أعطاه إياه الشّرع من هامش بسيط جدًّا يُمضي فيه رأيه واجتهاده لا يتعدّى جزءًا من المباح الخاص به بوصفه خليفة مثل تنظيم الإدارات وترتيب الجند وما شاكل ذلك من المصلحة العامّة، أما فيما عدا ذلك من المباح العام وسائر أعمال التكليف فهو مقيّد بأحكام الشرع ومتابع في قراراته وإجراءاته وتبنّياته من طرف مجلس الأمّة ومحكمة المظالم..

مدّة رئاسة الخليفة

من المؤشرات المتوهّمة على ديكتاتورية الخليفة أن مدة رئاسته غير محددة بزمن، فإذا بويع ظل خليفة حتى يموت.. وفي الواقع فإن مبدأ التداول على السلطة في المنظومة الديمقراطية الذي يتبجّحون به في حقيقته ليس ظاهرة صحيّة بقدر ما هو مؤشّر على علة وحالة مرضيّة تنخر تلك المنظومة، فهو ناشئ عن اعتبارين اثنين: الأوّل هو النظر إلى السلطة بوصفها مغنمًا لا مغرمًا، وتشريفًا لا تكليفًا وميدانًا للنهب والإثراء لا مجالا لخدمة الصالح العام، لذلك تراهم يتنافسون على السلطة ويستعجلون من سبقهم إليها الرحيل بحجّة التداول السلمي على السلطة.. الاعتبار الثاني هو أن الرئيس في المنظومة الديمقراطية هو من قبيل الشخصيّات البرامج يمثل تيارًا سياسيًّا قائمًا على إيديولوجيا مخالفة لغيره (اشتراكي - ليبرالي - قومي - محافظ - يميني..) ويُترك أمر الاختيار للشعب، لذلك كان من الطبيعي في ظل هكذا منظومة أن يقع التداول على السلطة وان تحدّد فترة نيابيّة للرئيس..أما في المنظومة الإسلامية فالخلافة مسؤولية جسيمة وتكليف له تبعات دنيويّة وأخروية خطيرة تتجاوز مجرّد التشريفات، لذلك فإنّها تُعتلى بدافع تقوى الله والاضطلاع بواجب يفترض على كل من يأنس في نفسه القدرة أن يتولاّه مخافة الوقوع في الإثم العظيم..كما أن الخليفة مهما كان شخصه هو في نهاية الأمر سيطبّق شرع الله ولا فرق في ذلك بين زيد أو عمرو، فالبرنامج واحد وإن اختلف الأشخاص، لذلك لا ضرورة لاستبدال الحكام وتحديد مدد حكمهم ما داموا ملتزمين بما بويعوا عليه محافظين على الشرع منفّذين لأحكامه قادرين على القيام بشؤون الدولة ومسؤوليات الخلافة.. فالخلافة غير محدّدة في مدّتها ولكنها ليست مرسلة إلى ما لا نهاية أيضًا: فهي محددة بالمعقود عليه في عقد البيعة وهو تطبيق الإسلام، فإذا حصل طارئ يمنع الخليفة من الالتزام بتعهّداته سواء أكان ذلك لأمر ذاتي كالإخلال بشرط من شروط الانعقاد السبعة، أو لأمر خارجي كوقوعه في الأسر الذي لا فكاك منه.. فإنّه يتحتّم عزله وتتولّى محكمة المظالم تحقيق مناطه وتقرّر في شأنه إما العزل أو عدمه..فعن أي ديكتاتورية نتحدّث..؟؟

التوتر في شرق المتوسط الأسباب والحلول

أ. أسعد منصور

تصاعد التوتر بين تركيا واليونان عندما أرسلت تركيا سفينة مسح إلى منطقتها الاقتصادية البحرية تحت حراسة سفن حربية لرسم خارطة بحرية للتنقيب عن النفط والغاز. وأدى اكتشاف احتياطات غاز ضخمة في شرق المتوسط خلال الأعوام الماضية إلى تصاعد التوتر بين البلدين، إذ بدأ كيان يهود المغتصب لفلسطين يستخرج الغاز بكميات تجارية كبيرة. ووقعت اليونان وقبرص وكيان يهود بدعم أوروبي يوم 4/1/2020 على مد أنبوب تحت البحر لإيصال الغاز إلى أوروبا يكتمل عام 2025 تبلغ طاقته الأولية 10 مليارات م3 من الغاز سنويا. والجدير بالذكر أن النظامين المصري والأردني وقعا سابقا اتفاقين منفصلين لشراء الغاز من كيان يهود بالرغم من رفض المسلمين في البلدين الاتفاقين معتبرين ذلك خيانة وتطبيعاً مع الكيان المغتصب وتقوية له. علما أن مصر كانت تصدر الغاز لكيان يهود بثمن بخس رغم رفض الناس.

وتدّعي اليونان، ويدعمها الاتحاد الأوروبي، بأن أعمال المسح التركية في المنطقة غير قانونية لأنها خاضعة لولايتها. وكانت سفينة المسح التركية تتحرك بين جزيرتي قبرص وكريت قرب عدد من الفرقطات اليونانية، فاقتربت فرقاطة يونانية من سفينة المسح التركية عندما تقاطعت مع مسار سفينة الحراسة التركية يوم 13/8/2020، فحصل اصطدام خفيف بين الفرقاطة اليونانية عندما لامس قوس مقدمتها مؤخرة الفرقاطة التركية. وحذر الرئيس التركي أردوغان «اليونان من استهداف السفن التركية ومن يهاجمها سيدفع ثمنا باهظا». وقال «إن تركيا لا تطمع في حقوق أحد، لكنها لا تسمح لأي دولة بنهب حقوقها. وإن موقف اليونان في بحري المتوسط وإيجة مبني على سوء النية بالجرف القاري استنادا إلى جزيرة ميس لا يمكن تفسيره بالعقل والمنطق».

وأعلنت فرنسا تأييدها لليونان، وأجرت «تدريبات مع قوات يونانية قبالة جزيرة كريت» وذلك في «أول دليل على التزام الرئيس ماكرون بتعزيز وجود فرنسا مؤقتا في شرق المتوسط»، ونشرت طائرتين مقاتلتين من طراز رافال والفرقاطة لافايت بشرق المتوسط. ودعت فرنسا «تركيا إلى وقف التنقيب عن النفط والغاز في المياه المتنازع عليها». وتحدث رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس مع ماكرون هاتفيا حول الوضع في المنطقة يوم 12/8/2020، وكتب في موقع تويتر عقب الاتصال: «ماكرون صديق حقيقي لليونان ومدافع متحمس عن القيم الأوروبية والقانون الدولي»، فبدت اليونان الذليلة تتحدى تركيا بالدعم الفرنسي المباشر والأوروبي عامة. وعقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعا يوم 14/8/2020 وأيدوا فيه اليونان معتبرين «أفعال أنقرة تتسم بالعداء والخطورة». فوجدت فرنسا خاصة وأوروبا عامة في هذا التوتر فرصة تغتنمها لتعزيز النفوذ في شرق المتوسط وسرقة ثرواته.

وقامت ألمانيا تلعب دور الوسيط لتظهر أنها دولة فاعلة مؤثرة لتتبوأ مكانة دولية، فأجرت مستشارتها ميركل اتصالين هاتفيين مع أردوغان وميتسوتاكيس ودعت إلى تهدئة الأوضاع وتخفيض التوتر، وأعلن أردوغان «موافقته على إجراء محادثات من أجل التهدئة» وقال «إنه يأمل أن تتمكن ميركل من إقناع ميتسوتاكيس بالهدف ذاته، وإن السفينة التركية ستواصل عمليات البحث حتى 23 آب الجاري». فمعنى ذلك أن تركيا غير جادة في مواصلة البحث والتنقيب، وهي مستعدة للتوقف عن ذلك باسم التهدئة!

وأما أمريكا فقد «حثت الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة»، بينما قال وزير خارجية اليونان دندياس بعد اجتماعه مع نظيره الأمريكي بومبيو في فيدًا يوم 14/8/2020: «يحدوني الأمل في عدم نشوب صراع.. إذا التزم الجميع بالقانون الدولي للبحار». مما يعني أن أمريكا لم تعلن تأييدها لليونان كما فعلت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي أرسلت قوات إلى هناك. وبعد ذلك اتصل رئيسها ماكرون بالرئيس الأمريكي ترامب هاتفيا وتحدث معه حول الموضوع، فاكتفى البيت الأبيض بالقول «الرئيسان عبرا عن قلقهما إزاء التوتر بين تركيا واليونان واتفقا على ضرورة التزام الطرفين بالحوار». فيدل ذلك على وجود رفض أمريكي للتحرك العسكري الفرنسي وعدم تأييد لليونان مما جعل ماكرون يتصل بترامب مباشرة. فأمريكا لا تقبل بوجود هيمنة أوروبية على شرق البحر المتوسط، فتعمل على تقويضها، وتعزيز هيمنتها، وهي تعمل على طرد بريطانيا من قبرص فلن تسمح لفرنسا بالوجود في المنطقة بذريعة دعم اليونان عضو الاتحاد الأوروبي.

ولفت وزير الدفاع التركي أكار إلى أن «معاهدة لوزان تعتبر إحدى الوثائق القانونية الأساسية التي تنظم العلاقات التركية اليونانية، ووفقا لهذه المعاهدة يطلب أن تحتفظ 16 جزيرة من أصل 23 بوضعها غير العسكري، والجانبان وقعا على ذلك، ورغم هذا نعلم جميعا أن الجزر الـ16 باتت تحوي أسلحة وهذا أمر مناف للقانون الدولي بشكل كامل.. وإن اتفاقية مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية لا أساس قانوني لها.. وجزيرة ميس تبعد كيلومترين عن تركيا بينما تبعد عن البر اليوناني الرئيسي 580 كم وتبلغ مساحاتها 10 كيلو مترات مربعة وتركيا تمتلك ساحلاً بطول 1800 كم منطقة صلاحية بحرية بمساحة 40 ألف كم2.. وإن الحوار هو الوسيلة الأساسية لحل المشاكل بين الدول وإن خبراء أتراكاً ويونانيين التقوا مرتين في أثينا ومرة في أنقرة وقد أبلغنا اليونانيين لعقد اجتماع رابع في أنقرة». مما يؤكد أن تركيا لا تفكر في استعادة هذه المنطقة التي سلبت منها وهي غير جادة في مواصلة البحث والتنقيب.

إذ إن النظام التركي على عهد مصطفى كمال قد تنازل عن الجزر في بحر إيجة وهي بعيدة جدا عن اليونان وملاصقة للحدود التركية. فارتكب مصطفى كمال الخيانات بتنازله ذاك كما تنازل عن باقي البلاد الإسلامية في معاهدة لوزان، وأردوغان لا يذكّر بهذه الحقيقة ولا يعمل على إسقاط تلك الخيانات، بل هو داخل في حلف صليبي مع اليونان وفرنسا ضمن الناتو.

فالحل الوحيد لتركيا هو الخروج من الناتو، فأعضاؤه دائما يقفون ضدها في كل قضية، وقد قدمت الخدمات للغرب مجانا كما حصل في حرب كوريا، بل ضد المسلمين كما فعلت في أفغانستان والعراق وسوريا والصومال، وكذلك إسقاط معاهدة لوزان التي لم توقعها دولة الخلافة التي تمثل المسلمين، وإنما وقعتها حكومة مصطفى كمال غير الشرعية التي أُسست بدعم من الاستعمار الغربي، فتجعل البحر المتوسط كله بحيرة إسلامية تستخرج النفط والغاز منه لجميع المسلمين، وهذا لا يتم إلا بالعودة إلى ما كانت عليه من نظام خلافة وحكم بالإسلام.

انتخابات مجلس الشيوخ المصري باب جديد للفساد

أ. حامد عبد العزيز

تأتي انتخابات مجلس الشيوخ المصري التي جرت في مصر يومي 11 و12 آب الحالي وسط تساؤلات حول سر الهرولة نحو إجراء الانتخابات في ظل كلفتها المادية والصحية في ظل تفشي وباء فيروس كورونا، وبالتزامن مع قضايا إقليمية شائكة؛ مثل سد النهضة الإثيوبي، علاوة على تسارع وتيرة الحرب بعد موافقة برلمانية على قيام الجيش بمهام قتالية خارج الحدود، وذلك في سياق الدعوة لتدخل عسكري في ليبيا، فضلا عن الأداء المتدني لمجلس النواب، ومع الأعداد الكبيرة من الناس في السجون بلا محاكمة أو حتى تحقيق، ومع القيود المفروضة على كل أدوات الإعلام، وعلى حرية التنظيم والتجمع السلمي.

وجاءت عودة الغرفة الثانية للبرلمان ضمن حزمة تعديلات دستورية العام الماضي، تسمح للسيسي الذي تولى الحكم عام 2014م بالبقاء رئيسا حتى عام 2030م، بالإضافة إلى توسيع صلاحياته ونفوذ الجيش في الحياة السياسية. ومن المقرر أن يُشكَّل مجلس الشيوخ من 300 عضو، يُنتخب ثلثا أعضائه بنظامي القائمة والفردي، في حين يعيّن رئيس الجمهورية الثلث الباقي، على أن تكون مدة عضويته 5 سنوات.

ورغم تأكيد السلطات أن عودة الغرفة الثانية للبرلمان تعد خطوة جديدة نحو "ترسيخ مسيرة الديمقراطية ومبدأ السيادة للشعب" كما يدعي النظام، فإن ذلك يتعارض مع أسباب إلغائه قبل نحو 7 سنوات. فبالعودة إلى أواخر 2013، فإن غالبية أصوات لجنة الخمسين التي كانت معنية بكتابة الدستور الحالي، اتفقت على أن أبرز أسباب إلغاء "مجلس الشورى" اعتباره باباً خلفيا للفساد ووسيلة يستخدمها النظام الحاكم

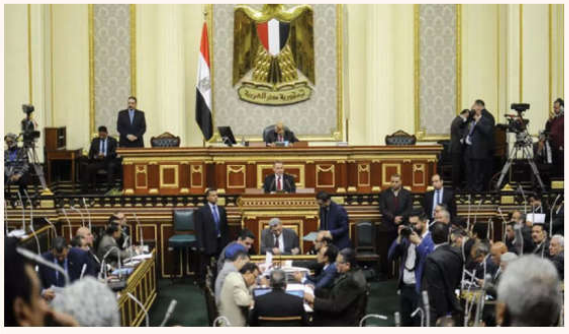

لتقديم ترضيات سياسية للموالين. والسؤال الآن: لماذا أعيد فتح باب الفساد هذا مرة ثانية؟! وهل قام مجلس النواب الحالي بواجبه تجاه اتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، أو المطالبة بعرض اتفاقية المبادئ الخاصة بسد النهضة على البرلمان، حتى يبحث النظام عن غرفة أخرى للبرلمان تعد تكلفة زائدة على عاتق الشخص المصري البسيط لا فائدة ولا طائل منها؟ فليس للمجلس أي صلاحيات تذكر سوى دراسة مشروعات القوانين ورفع التوصيات لمجلس النواب! لكن يبدو أن النظام يبحث عن ترضية سياسية للموالين الذين لم يتسن لهم دخول مجلس النواب لينالوا حصتهم من الكعكة، في حين يعاني الناس من ضائقة مالية زادت الفقير فقرا وبؤسا.

وكما تم تشكيل الغرفة الأولى للبرلمان من داخل أروقة المخابرات فسيتكرر الأمر اليوم مع الغرفة الثانية التي ما هي إلا ديكور تجميلي قبيح لنظام فاسد لا يرعى شؤون الناس ولا يحرص على مصالحهم، بل كل همه الاستمرار في كرسي الحكم وتحقيق مصالح أسياده في البيت الأبيض وشراء الولاءات وتوسيع دائرة المستفيدين. إذاً لا توجد ضرورة لهذا المجلس إلا هذه، وهو يمثل إهدارا للمال العام؛ فقد تم رصد مليارى جنيه تكلفة لهذه الانتخابات، إلى جانب مكافآت ونفقات جلسات مجلس الشيوخ التي لن تقل عن نصف مليار جنيه سنويا. وقد فُصّلت الدوائر الانتخابية على مقاس السلطة وخدامها، ففي معظم الدوائر لا توجد إلا قائمة واحدة تنافس نفسها، وهي القائمة التي وضعتها الأجهزة الأمنية.

وبرغم أن النظام قد أعلن عن إجراء تلك الانتخابات منذ أكثر من شهر، إلا أن الكثير من الناس لم يكن عندهم علم بإجراء تلك الانتخابات، بل تفاجأ البعض في اليوم الأول لها بأن هناك انتخابات تجرى في البلد! ناهيك عن الإقبال الضعيف على المراكز الانتخابية مما يدل على أن الناس في واد والنظام في واد آخر، فالنظام لا يهمه معاناة الناس ولا ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ولا حالة العطش والتصحر التي تهدد مصر كلها، ولا التفريط في مياه مصر الاقتصادية بعد ترسيم الحدود مع اليونان ومن قبلها مع قبرص. بل هو يقوم بإنفاق الملايين على عملية انتخابية شكلية لمجلس شيوخ لا يقدم ولا يؤخر إلا ليرضي به بعض مناصريه من رجال الأعمال وأصحاب المصالح، ويفتح بابا جديدا للفساد بإقرار النظام نفسه قبل سنوات من الآن.

ويحاول النظام كعادته شحن الناس للتصويت من أجل رفع نسبة المشاركة لكسب شرعية يفتقدها، فقد تلقى جميع العاملين المصريين في القطاع الحكومي تعليمات شفهية من رؤسائهم في العمل، بضرورة المشاركة في الانتخابات، وقد وردت التعليمات نفسها للعاملين في أغلب شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بناءً على اتصالات جرت بين الجهات الأمنية، لا سيما جهاز الأمن الوطني، وأصحاب هذه المؤسسات، على مدار اليومين الماضيين، من أجل التصويت لصالح المرشحين المدعومين من أجهزة الدولة، وتحقيق النسبة المطلوبة لفوز القائمة التي يقودها حزب مستقبل وطن، والتي تكفيها نسبة 5٪ من مجموع أصوات الناخبين لإعلان فوزها. أليست هذه مهزلة يشرف عليها النظام بنفسه؟!

ولم يغفل النظام كعادته اللعب بورقة التهديد بعقوبة الغرامة المالية التي ستقع على من لم يذهب للتصويت من دون عذر، فقد أعلن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، المستشار لاشين إبراهيم بأنه "عقب انتهاء الاقتراع في الانتخابات، ستعمل الهيئة على حصر جميع أسماء من تخلفوا عن الإدلاء بأصواتهم، ورفعها إلى النيابة العامة لاتخاذ اللازم"، حسب زعمه.

إن هكذا انتخابات لن تستطيع تجميل قبح النظام، فقد بان للناس عواره، وأدركوا مدى إفلاسه وتفريطه في مقدرات البلد، وأنه لا يمثل الناس ولا يعبر عن عقيدتهم ولا تطلعاتهم، ولا يرعى مصالحهم على أساس الإسلام، بل هو يخوض حربا على الإسلام وحملة دعوته، حرباً تقودها أمريكا في المنطقة. إن مصر هي قلعة الإسلام، ومنطلق الفتوحات، ومبعث الانتصارات على أعداء الإسلام من الصليبيين والتتار. وهي حاضنة الخلافة بعد القضاء عليها في بغداد، وهي حلقة الوصل بين الخلافة العباسية والخلافة العثمانية. وحريٌ بها اليوم أن تكون منطلق الخلافة من جديد، راشدة على منهاج النبوة، ولن يتم هذا إلا بعد إسقاط هذا النظام بجهود المخلصين من أبناء الأمة.

قال تعالى: [وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ]

هل خرج الحوثيون باليمن من تحت الوصاية الأجنبية؟

م- شفيق خميس

لا يزال صدى خطابات عبد الملك الحوثي يتردد بأن ثورة 21 سبتمبر 2014م أخرجت اليمن من الوصاية الخارجية عليه، معطوفاً على ما كان أخوه حسين يحدّث أتباعه عن خطر وجود أمريكا في اليمن. يوشك قطاع كبير من الناس في اليمن كما في غيرها يجزمون بخروج اليمن من تحت الوصاية الاستعمارية الغربية، فيا ترى هل حدث ذلك، وصارت "حرة ذات سيادة"، أم أن الأمر لا يتعدى الهذيان؟

قبل المبادرة بالإيجاب أو النفي لا بد من النظر من عدة جوانب ستقودنا دروب البحث فيها إلى النتيجة. الجانب الأول السياسي: فقد أعلن عبد الملك الحوثي حفاظه على النظام الجمهوري، واستمراره عليه، قبل وصول جماعته صنعاء في 2014م. وبقيت اليمن تحت البند السابع الذي وضعها فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والأمريكي جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون هو من أفسح لهم الطريق من صعدة إلى صنعاء. بان كي مون من جهته دعا إلى سرعة التدخل في اليمن، وعدم ضياعها بالحرب على حد قوله، والحقيقة أنه بفعله هذا كان وفر الغطاء الدولي للحوثيين في اليمن، ولم يترك لقوى دولية الحديث عن استبعاد أو إدانة دخولهم صنعاء ليس عن طريق صندوق الانتخابات.

ومع اندلاع الحرب في 26/03/2015م استبدل الأمين العام للأمم المتحدة بمبعوثه أحمد ولد الشيخ إسماعيل ليستمر الغطاء الأممي للحوثيين في اليمن والاعتراف الضمني الدولي بهم من خلال التردد عليهم في صنعاء والتحدث معهم، والتدخل لتحقيق هدف الحرب بإقعاد الحوثيين في كرسي الحكم وليس إبعادهم كما كان هدف الحرب المعلن، ويدعم ذلك دعوة الأمم المتحدة إلى مؤتمرات للحوار مع الحوثيين، وتدخل الأطراف الدولية فيها باعتراف المبعوث الأممي. كما قدم وزير خارجية أمريكا جون كيري واحدة من مقترحات الحوار، وقامت الأمم المتحدة بإصدار رؤية الدولة المدنية في اليمن للحوثيين بديلاً عن المسيرة القرآنية.

الجانب الثاني الاقتصادي: هل قام الحوثيون وهم يرفعون شعار إسقاط الجرعة عند قدومهم صنعاء بإيقاف برامج البنك الدولي - التي كانت الجرعة بسبب توصياته - وصندوق النقد الدولي وإغلاق مكاتبهما في صنعاء، وإخراجهما من اليمن إلى غير رجعة؟ على العكس استمرت برامج الاثنين حتى يومنا، وقد ناقش الحوثيون معهما خلال مارس - أفريل من العام الجاري ما سيقدمانه من قروض.

يزرع اليمن 2.8٪ من حاجته من القمح، وينظر الآن في رفعها إلى 12.4٪، ويحتاج إلى ثلاثة ملايين طن من القمح سنوياً، وينتج 75 ألف طن من التمر سنوياً ويستورد منها مليونا ونصف المليون طن، وينتج سنوياً ما يقل عن 30٪ من حاجته من المشتقات النفطية ويستورد ما يزيد عن 70٪ من خارج اليمن.

هبت المنظمات الأجنبية حتى تعدى تعدادها الثلاثين من بينها منظمة التنمية الأمريكية USAID ومنظمة أدرا الإنجيلية السبتية ومنظمة أمريكية ثالثة، إلى جانب عشرات المنظمات الدولية الأخرى لتقديم يد العون، كما أدار برنامج الغذاء العالمي تمويل الحوثيين بما لا يحصى من أطنان الغذاء السليمة والفاسدة وسط صمت رهيب، وقامت اليونيسيف بتقديم الدعم لـ100 مستشفى يسيطر عليها الحوثيون، إلى جانب دعمها لعدة وزارات في حكومة الإنقاذ.

لا زالت عملية إعادة الإعمار التي لن تنفذه غير شركات أجنبية "أمريكية بالأساس"، وقروض ربوية تقصم الدين والظهر، وتجعلك عبداً مستديماً، وسيرتفع معها الدين الخارجي ويزداد بدلاً من أن ينخفض ويتقلص.

الجانب العسكري والاستخباراتي: هل كف الحوثيون أو سيكفون عن شراء الأسلحة من أعدائهم، بدءاً بالذخيرة فما فوق، أم سيستمر تدفق السلاح كالسابق؟ إن الدول الاستعمارية الغربية وصلت من زمن بعيد إلى كسر شفرات جيوشنا، فهل يوقفهم الحوثيون اليوم أم يستمرون، خصوصاً أن التعاون الاستخباراتي والعسكري يستمر معهم تحت خدعة محاربة "الإرهاب"؟! لقد أمسكت أمريكا بملف إعادة هيكلة الجيش في اليمن منذ مؤتمر الحوار في 2012م، ولن يوقف تدخلها في الجيش وصول الحوثيين صنعاء، وستستمر برامجها الهادفة للسيطرة على الجيش كما في إندونيسيا ومصر وباكستان، ليمسكوا بالطرفين السياسي والعسكري في اليمن. ليكتمل معنى إمساكها لقناة السويس من القرن الماضي، بسيطرتها على باب المندب الذي يكتمل به معنى السيطرة على القرن الأفريقي المجاور.

إن امتلاك القرار السياسي وإخراج الوصاية يعني أن يقفز الإنتاج من السلعة الاستراتيجية فوراً إلى الاكتفاء الذاتي وإلا هلك الناس جوعاً، وأن تقفز إلى كفاية مصانعك وآلاتك التي أنت بحاجة إليها بالحصول سريعاً على التكنولوجيا التي تمكنك من ذلك، وأن يظهر عليك أنه ليس لأحد سلطان عليك سياسي اقتصادي أو من أي شكل كان... لا أن تكون مرهوناً بكل ذلك إلى الدول الاستعمارية الغربية التي تتصارع عليك، وتكتفي أنت بالتحول من دفة الاستعمار القديم "بريطانيا" إلى دفة الاستعمار الجديد "أمريكا"!

بصفة عامة لا توجد في البلاد الإسلامية اليوم دون استثناء واحدة من بين أنظمته المزعزعة خارجة عن الوصاية والسيطرة الاستعمارية؛ لأن ذلك يعني إزالة الحدود التي رسمها المستعمرون ومعها كنس العروش التي أتوا بها إلى بلاد المسلمين مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وتوحيد جميع البلاد الإسلامية، وإنهاء وإخراج للمصالح الاستعمارية من بلاد المسلمين، وهذا لن يكون إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية القائمة قريبا بإذن الله.

ياسين بن علي

لماذا خسر علماء الزّيتونة معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني؟ (2)

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

ذكرنا في المقال السابق أنّ بعض المصادر قد أكّدت دور بعض العلماء في رفض المعاهدة والدعوة إلى المقاومة والجهاد ضدّ المستعمر الفرنسي؛ ومنهم القاضي بقابس عبد العزيز بن يحي وباش مفتي قابس علي الحبيب، وقد كان لمعارضتهما الدور الكبير في انتفاضة الجنوب ضدّ سلطة الباي وفرنسا. كما تخلى بعض العلماء الآخرين عن مناصبهم الدينية أو الإدارية بعد الاحتلال. واختار علماء آخرون دار الهجرة لمقاومة المستعمر من خارج البلاد... وتزعّم الشيخ محمد بن عثمان السنوسي (ت1900م) حركة أعيان العاصمة سنة 1885م التي قدّمت عريضة احتجاج لدى الباي... وقلنا: إنّ مقاومة علماء الزّيتونة للحماية في بداية عهدها لم تكن مؤثرة، وإليك البيان:

1. حركة المقاومة:

قال أرنولد هـ. قرين: «واختلف الأمر بعض الشيء في مدن الجنوب حيث كان موقف العلماء مزدوجا؛ إذ شارك بعضهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انتفاضة 1881-1883... فدعم الباش مفتي الحاج علي الحبيب قائد الانتفاضة بالمنطقة القاضي عبد العزيز بن يحيى... وشارك في المقاومة أو شجعها على الأقلّ بمدن أخرى عدد من القضاة مثل القاضي محمد الأعذار والباش مفتي محمد الشافعي بصفاقس والقاضي محمود القطاري في جربة والقاضي محمد الجليتي في جرجيس. وقد تضاربت الروايات حول موقف باش مفتي القيروان محمد الصّدام، إذ لا يمكن الجزم بأنه كام محرّضا أو مهدئا للمقاومين» (1). إذا، قد تبنى بعض العلماء خيار الجهاد، فانطلقت المقاومة المسلحة للمستعمر في مناطق في الشمال الغربي والوسط والجنوب، إلّا أنّ ضعف القوة العسكرية يضاف إليه عدم دعم فكرة الجهاد من طرف العلماء الكبار وأغلب مشايخ الصوفية (علما أنّ أغلب علماء الزيتونة كانوا ينتسبون لطريقة صوفية) من العوامل التي ساهمت في فشل المقاومة المسلحة وبسط فرنسا لسلطتها على البلاد. قال الدكتور التليلي العجيلي: «لقد كان الموقف العام للطرق الصوفيّة - على مستوى كامل البلاد - يتّسم بالسلبية، والركون إلى المسالمة والمهادنة إزاء دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد التونسيّة مما ساهم في تيسير مهمّة قوّات الاحتلال في السيطرة على معظم أنحاء البلاد...» (2). وقال قرين: «وبصورة عامة وباستثناء حالات نادرة كلّها خارج مدينة تونس فإنّه يمكن القول بأنّ العلماء لم يقفوا إلى جانب المقاومة المسلّحة. وبالإضافة إلى إحجامهم عن الدعوة إلى الجهاد فإنّهم لم يعرضوا مصالحهم للخطر من أجل التعبير عن معاداة الحضور الأجنبي» (3).

2. حركة الاستقالة:

تذكر بعض المصادر أنّ من العلماء من عبّر عن رفضه للحماية الفرنسية بالتّخلي عن منصبه أو وظيفته التي تقتضي العمل مع الفرنسيين أو تحت سلطتهم. «فقد تخلّى على سبيل المثال قاضي المنستير حسين شبيل عن خطته ككاتب بالإدارة المحليّة لما تيّقن بأنّه سيعمل تحت المراقب المدني الفرنسي. وفي تونس استقال مدرّسون بالصّادقية خلال السنوات 1881 و1885 لما أصبحت هذه المدرسة تابعة للإدارة الفرنسية» (4). ولكن الملاحظ، أنّ كثيرا منهم قد عاد إلى منصبه بعد التخلّي عنه بعام أو عامين، ومنهم: عثمان الشامخ، محمود بيرم، الصادق الشاهد، علي بلحاج، الطاهر الرياحي، محمد الأكبر بالخوجة، والشاذلي الصّدام (5).

3. حركة أعيان العاصمة:

يعدّ بعض المؤرخين الشيخ محمد بن عثمان السنوسي العالم الزيتوني «زعيم أوّل حركة وطنية في تونس بعد الحماية»(6)، وتعدّ حركة أعيان العاصمة سنة 1885م التي قادها السنوسي من مظاهر رفض العلماء لسلطة الحماية. وقد بيّن السنوسي دوافع هذه الحركة بقوله: «أعلم أنّ السبب الوحيد في هيجان التونسيين واجتماعهم إنما هو صدور الرائد التونسي صبيحة يوم الخميس السادس عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثمائة وألف متضمنا قانون المجلس البلدي، وفي ضمنه وصايا دفن الأموات والتثقيل في استخلاص متأخرات خروبة الأملاك - أي الأداء البلدي على الأملاك – ومعلوم النظافة وأداء الطرقات. مع ما سبقه من تغيير أثمان ماء زغوان، إلى ما سلب من حقوق مالكيه، ونوازل أخرى كدرت على الأهالي»(7). وبناء عليه، فقد تجمع أعيان العاصمة، وكتبوا عريضة وشكّلوا وفدا عبّر عنه بوفد الأعيان قابل الباي (يوم السبت 19 جمادى الثانية 1302هـ/1885م) احتجاجا على الإجراءات الجديدة. ومن العلماء الذين وقّعوا على العريضة المرفوعة للباي: علي بلحسن وأحمد بن مراد وحسن بلقاضي ومحمد شعبان. كما قدّمت عريضة أخرى إلى الوزير الأكبر العزيز بوعتور، «واشتكت العريضة على سبيل المثال من أن مراقبة إدارة الجمارك من قبل سلطة أجنبية قد أضرّت بالتجارة التونسية، وكذلك اشتكت من رجال جاهلين بتقاليد البلد وقع تعيينهم أعضاء بالمجلس البلدي، مشيرة بذلك إلى الفرنسيين الذي صاروا مسيطرين على إدارة المدينة»(8). وقد تضمّنت العريضة أيضا فتوى تخصّ أحوال الميت وقّع عليها جمع كبير من العلماء الحنفية والمالكية، منهم: محمد الطيب النيفر ومحمد النجار والصادق الشاهد ومحمد الطاهر النيفر ومحمد الأمين بلخوجة والشاذلي بلقاضي ومحمد بيرم وإسماعيل الصفائحي وغيرهم (9). وكردّ فعل على هذه الحركة عاقبت فرنسا بعض الموظّفين بالطرد، وعاقبت بعض العلماء بعزلهم من التدريس ومن وظائفهم الأخرى أو نفيهم وهم: الشيخ أحمد الورتاني، والشيخ الصادق الشاهد، والشيخ محمد السنوسي، وأما بقيّة العلماء فلم تطلهم عقوبة. إلّا أن حكومة فرنسا الاستعمارية كانت تؤمّل في استقطاب العلماء خاصّة ودمجهم في نظامها؛ لذلك أصدرت عفوا عن الحركة، و»استدعى الوزير الفرنسي الشيخين الصادق الشاهد وأحمد الورتاني الذين أرجعا إلى خطتهما»(10).

وأمّا الشيخ محمد بن عثمان السنوسي فقد عاد من منفاه وعاد إلى وظيفته بل وقعت ترقيته وأصبح «من المثقفين التونسيين الأوائل الذين تعاونوا مع إدارة الحماية كما يبرهن على ذلك كتابه الذي كتبه دفاعا عن القانون العقاري وتعيينه بالمحكمة العقارية المختلطة»(11). «وقد ذكر الشيخ الصادق بسيس ما يفيد تراجع الشيخ السنوسي في حياته السياسية فقال: عثرت في ملف السنوسي الإداري على رسالة طويلة بخطه يهنئ فيها كامبون بجمعه بين السلطتين السياسية والعسكرية، وبعد أن صورت لي آثرت عدم نشرها غفر الله له»(12). ويفسّر الشيخ الفاضل ابن عاشور موقف السنوسي هذا ملتمسا له العذر بقوله: «ولعلّ ما بدا حوله في تلك الحركة من اضطراب الصفوف وخور العزائم ودناءة المساعي مما شكاه في تحاريره هو الذي حمله على الانصراف عن صفوف المعارضة والإخلاد إلى النظام القائم والاشتراك في التأسيسات التي افتتح بها هذا القرن» (13). ويعتذر له أيضا الشيخ محمد الشاذلي النيفر بقوله: «إنّ الفكرة السائدة في تلك الحقبة كان فيها اليأس هو الغالب على الأفكار فأوروبا قوة كبرى وعالمنا العربي في ضعف لم يستطع معه أن يقاوم الاحتلال» (14).

4. حركة الاتّصال بالخلافة:

خيّر بعض العلماء إرسال «رسائل إلى القاهرة وإلى مراكز إسلامية أخرى لتعبئة الرأي العالم الإسلامي ضدّ الاحتلال الفرنسي» (15). ويقول الشيخ علي النيفر في ترجمة والده محمد بن محمد الطيّب النيفر (ت1912م): «وكان مما ارتآه طائفة من التونسيين الاستنجاد بالدولة العثمانية لإزالة هذا الاحتلال البغيض بالقوّة أو بالمساعي السياسية؛ لأنهم يعتقدون أن القطر التونسي من ممتلكات الدولة العثمانية. ولذا حرّر صاحب الترجمة خطابا للسلطان العثماني عبد الحميد خان خليفة المسلمين إذ ذاك نظما ونثرا، ولا أدري هل تمّ توجيهه أم لا... وهكذا كان التونسيون في ذلك العصر يولّون وجوههم حين صدمهم الاحتلال الفرنسي نحو دولة الخلافة الإسلامية وهي الدولة العثمانية، ويعلقّون عليها آمالهم في فكّ بلادهم من ربقة الاحتلال الأجنبي يرون أنّ قوّة المحتلّ لا يأتي عليها ويخضدها إلّا قوّة أخرى تكافئها أو تفوقها تأتي من الخارج. وقد انحصرت هذه القوّة في دولة الخلافة الإسلامية في تلك الحقبة من التاريخ؛ هذا ما كان يخامر عقول التونسيين»(16).

5. حركة الهجرة:

أشهر الأسماء التي يتردّد ذكرها عند الحديث عن هجرة بعض العلماء فرارا من العيش تحت ظلّ سلطة الاستعمار، هي: (1) محمد بيرم الخامس (ت1889م) هاجر سنة 1879م، (2) محمد المكّي بن عزوز (ت1916م) غادر تونس سنة 1895م وحلّ بإسطنبول سنة 1896م (وفق بعض المصادر)، (3) إسماعيل الصّفائحي (ت1918م) هاجر سنة 1905م، (4) صالح الشّريف (ت1920م) هاجر سنة 1906م، (5) محمد الخضر حسين (ت1958م) هاجر سنة 1912م.

والملاحظ ما يلي:

أولا: بالنسبة للشيخ محمد بيرم الخامس فقد غادر تونس قبل انتصاب الحماية الفرنسية بسنتين (أي سنة 1879) نتيجة لخلافاته مع الباي ووزيره الأوّل مصطفى بن إسماعيل، وكان عازما على عدم العودة إلى تونس (17). فهو «قد طلب الترخيص له في السفر لأداء مناسك الحجّ (1879)... بعدما أنهى مناسك الحجّ وزار سوريا ولبنان زيارة خاطفة، تحوّل إلى الآستانة بنيّة الاستقرار بها (1880). وما إن وصل إلى العاصمة العثمانية حتى بلغه نبأ إعفائه من جميع مهامّه وتجريده من شهائده العلمية فأصبح منذ ذلك الحين بمثابة اللاجئ السياسي المخطر...».(18). وعليه، فلا يمكن اعتباره ممن هاجر فرارا من حكم الحماية.

ثانيا: بالنسبة للشيخ محمد المكّي بن عزوز (وهو من أصل جزائري، وقد ظلّ محافظا على صلة رحمه؛ لذلك كان يكثر من التردّد على الجزائر)، فلا شكّ في كرهه لفرنسا وعدم قبوله بواقع الحماية وتحريضه النّاس على مقاومتهم؛ «وهذا ما جعله

يعيش في مضايقات كثيرة في الجزائر وفي تونس وكثرت عليه العيون التي ترصد تحركاته، فكان ذلك سببا في هجرته من تونس إلى الآستانة، وقد أشارت إلى ذلك مذكرات مصالح الاستخبارات الفرنسية إذ تنص على أن هجرته كانت على إثر فتح تحقيق قضائي ضدّه، وأنه كان قبل ذلك موضع تهمته سياسية خطيرة - ولعلها فتواه في تحريم المواد الدسمة والدعوى إلى مقاطعة فرنسا اقتصاديا - وجهت إليه من قبل الحكومة العامة بالجزائر»(19). وممّا يؤكّد موقفه المناهض للاستعمار الفرنسي شهادة تلميذه المناضل عبد العزيز الثّعالبي (ت1944م) الذي ذكر «أنّ دروسه [في الزيتونة] كلّها وطنيّة؛ فقد كان يبعث في الذين يتلقون دروسه فكرة مقاومة المحتلّ وروح التضحيّة ومبدأ الإخلاص في العمل والثبات عليه»(20). ولنا أن نعتبر دروس الشيخ المكّي بن عزوز رحمه الله ومحاولته تحريض الدارسين والطلبة ضدّ الاستعمار من أهمّ أعماله وأكثرها أثرا. علما أنّ الشيخ كان يدرّس في الزيتونة ابتداء من سنة 1890م بصفة غير رسمية؛ فلا يعدّ رسميا من العلماء المدرّسين بالزيتونة.

ثالثا: بالنسبة لبقيّة المشايخ وهم: الشيخ إسماعيل الصفائحي والشيخ صالح الشّريف والشيخ محمد الخضر حسين؛ فقد مكنّتهم الهجرة من القيام بأعمال مؤثّرة تخدم النازلة التونسية وتقضّ مضاجع الاستعمار الفرنسي. وسنتناول نشاط هؤلاء العلماء وتأثيرهم في حركة الاستقلال ومقاومة الاستعمار الفرنسي في المقال القادم بإذن الله تعالى.

(1) العلماء التونسيون، ص177-176

(2) الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي في تونس 1881-1939، ص149

(3) العلماء التونسيون، ص178

(4) السابق، ص178

(5) ينظر السابق، ص178 وهامش رقم 19 ص209

(6) ينظر مثلا: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لعلال الفاسي، ص47

(7) عن: مقدّمة محقّق: مسامرات الظريف بحسن التعريف للسنوسي، تحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ج1 ص48

(8) عن: العلماء التونسيون، ص201-200

(9) ينظر مثلا: مسامرات الظريف ج1 ص50-49 والعلماء التونسيون ص217

(10) عن: مقدّمة محقّق: مسامرات الظريف بحسن التعريف للسنوسي، ج1 ص52

(11) عن: العلماء التونسيون، ص205

(12) عن: مقدّمة محقّق: مسامرات الظريف بحسن التعريف للسنوسي، ج1 ص53-52

(13) مقال: الشيخ محمد السنوسي، المجلة الزيتونية سنة 1955م، م9 عدد3 ص148

(14) مقدّمة: مسامرات الظريف بحسن التعريف للسنوسي، ج1 ص53

(15) ينظر: العلماء التونسيون، ص176

(16) ينظر: عنوان الأريب عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، ج2 ص1053-1047

(17) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، ج1 ص145

(18) عن: أعلام تونسيون، للصادق الزّمرلي، ص92

(19) عن: الشيخ العلّامة محمد المكّي بن عزوز: دراسة بيوغرافية، لهشام دياب، الحوار المتوسطي، ص181، م9 عدد1 مارس 2018م.

يوميات رجل الدولة

الخلافة والبديل الحضاري

الأستاذ محمد علي بوعزيز, أمين عام حزب تونس الزيتونة, تنويه بحضوره المتميز في برنامج "حديث الناس" على قناة الجنوبية الذي كان موضوع حواره يدور حول حكومة المشيشي المرتقبة وتركيبتها وتداعياتها, ليغير مجرى الحوار كليا نحو الحكم بالإسلام ووجوب إقامة الخلافة.

حيث بيّن بكل قوّة وجرأة فشل منظومة الحكم الحالية وضرورة إيقاف مسار العبث الديمقراطي, طارحا البديل السياسي القادر على إخراج البلاد من الأزمة والمتمثّل في العمل الجادّ مع المخلصين من أبناء الأمة لإقامة الخلافة الإسلامية, السبيل الوحيد لنهضتنا وعزّتنا وسيادتنا, حتى قال له أحدهم متسائلا لماذا لا تندمجون إذا مع حزب التحرير !!!

طرحُ الخلافة في سياق منظومة سياسية بديلة للخروج من الأزمة يشكّل عقدة لدى جمهرة النخبة السياسية, فكل ما تُطرح على الملأ وفي وسائل الإعلام تنتفخ أوداجهم وتحمرّ أعينهم وترتفع أصواتهم وتجدهم واقفين مدافعين ببسالة عن النظام العلماني القائم مبررين فشله بإساءة التطبيق والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأحزاب والبرلمان والضغوط الخارجية وأن الديمقراطية لا تصلح لذوي البطون خاوية... يعني في نهاية الأمر يقرّون ضمنيا بأن النظام كله فاسد وغير قابل للإصلاح...

وفي المقابل يقومون باستدعاء أحداث من تاريخ الخلافة لتشويهها والافتراء عليها متناسيين أن البشر فيهم قابلية الخطأ والعبرة بنظام الحكم وأسسه وقبول الناس به لما يناهز ثلاثة عشرة قرنا وأن الإطاحة بالخلافة كانت بأيدي خارجية ماكرة, كذلك يتهمون من يدعو إلى الخلافة بالوصاية على الناس, مع أنهم في الحقيقة هم من يمارس دور الوصاية والتهميش لكل فكر أو رأي يخالف نهجهم, متخذين دور الوكالة عن الغرب الكافر المستعمر ومصالحه وخططه في بلادنا.

تراهم, يرددون بتكرار كالشريط المشروخ معيبين على الخلافة بأنها استدعاء لتاريخ 1400سنة مضى وولى وأن العالم يعيش تقدما علميا وثورة تكنولوجية وأن الخلافة من المسائل المختلف فيها بين المسلمين منذ وفاة الرسول ﷺ وأن اليهود والنصارى سيطالبون هم كذلك بتحكيم كتبهم...

نذكرهم بأن الديمقراطية التي يتشدقون بها تعود إلى خمسة قرون قبل الميلاد وأن العقائد وما ينبثق عنها من نظم تقوم على أدلة الصحة والبطلان ولا تسقط بالتقادم, أما التقدم العلمي والمعرفي فالأمة منذ سقوط خلافتها عجزت عن كل إنتاج علمي أو معرفي كانت المتفوقة والسباقة فيه على مدى تاريخ الخلافة بشهادة كل منصف شرقا وغربا, ناهيك أن الإسلام يحثنا على الأخذ بأسباب العلم والتفوق وفيه بل يفرض على حكام المسلمين إعداد القوة المادية حتى لا يتجرأ علينا الأعداء ويستضعفوننا كما هو حاصل في واقعنا.

أما دعوى اختلاف المسلمين في مسألة الخلافة فليعلموا أن المسلمين اختلفوا في شخص الخليفة, وهذا طبيعي, ولكن لم يختلفوا بمختلف فرقهم ومذاهبهم في وجوب الخلافة كنظام حكم يجمع المسلمين في كيان واحد, نذكرهم هنا بقول الشيخ الطاهر بن عاشور في (أصول النظام الاجتماعي في الإسلام): "إقامة حكومة عامة وخاصة للمسلمين أصل من أصول التشريع الإسلامي ثبت ذلك بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة بلغت مبلغ التواتر المعنوي.

أما مسألة اليهود والنصارى فيشهد التاريخ بأنهم عاشوا آمنين على أموالهم وأنفسهم وأعراضهم في ظل الخلافة وفي ظل حكم الإسلام الذي يعتبرهم جزء من الأمة وقسم من رعاياها ترعى الدولة شؤونهم كسائر المسلمين ولا تكرههم في دينهم وكل ما تعلق بهم من أحوالهم الشخصية ونحوها, هذا مع العلم أن اليهود أو النصارى لا يفرض عليهم دينهم إقامة دولة تحكم غير ملتهم وهم في الحقيقة يعانون من حكم الرأسمالية وغيرها من الأنظمة الوضعية التي تفصل الدين عن الحياة فلا اعتبارا عندها إلا للقيم المادية بحيث توجد فراغا روحيا يملأه الدجالون والمشعوذون بل تقحم نفسها في خصوصيات الناس من أموال وأعراض وقيم وأخلاق.

يعرف المفكر الفرنسي لويس دالثيسار الدولة الحديثة بأن لها أجهزة إيديولوجية Appareils idéologiques d'tat (AIE)) التي تظهر على أنها بُنى فوقية، لها تكوينات "نفسية-اجتماعية" , هدفها هو غرس "وجهات النظر" متعلقة بتقييم الأشياء والأحداث والعلاقات الطبقية الاجتماعية بينهما. وأهم مجالاتها هي المؤسسة التعليمية، الدين، الأسرة، النقابات العمالية، الرياضة، وسائل الإعلام، إلخ.

بيان صحفي

المحكمة الدولية بشأن مقتل الحريري

صدر قرار المحكمة الدولية بشأن مقتل الرئيس رفيق الحريري، وكانت محصلته بعد ١٥ عاماً، تبرئة المتهم الأساسي في الأمر، أي حزب إيران في لبنان كحزب، وتبرئة النظام السوري كنظام، ليبقى أنَّ من قام بالعمل وكأنهم أفرادٌ منعزلون عن القرارات السياسية لأسيادهم، أو أنَّ قرار اغتيال شخصيةٍ سياسيةٍ دوليةٍ بحجم الحريري، يكون هكذا بدون رفع غطاء سياسي دولي وإقليمي! أمرٌ ينكره أبسط العارفين بالشأن السياسي.

بل إن ١٥ سنة، كانت ليستمع الناس لشرح القاضي العلمي المفصل لعمل الهواتف النقالة «الخليوية» وطرق ربطها ببعضها فنياً! منوهاً إلى أن الاعتبارات السياسية لم تؤخذ في إصدار الحكم بل الأدلة والقرائن، وهل هذا النوع من المحاكمات هو نوعٌ مألوف في عالم المحاكمات الدولية؟! ولو لم تكن محكمةً سياسيةً لاقتصر الأمر على المحاكم في لبنان، لا أن تكون هذه أول محكمةٍ من نوعها في العالم تُعقد بسبب مقتل رئيس أو حاكم دولة.

إننا هنا لسنا في صدد تبيان صحة الحكم من عدمه، فنحن لا نقر ابتداءً بالاحتكام إلى هذه المحاكم، التي تحتكم لغير قانون الله تعالى وشرعته، ثم لا نقر بالمحاكم السياسية، من مثل هذه، التي تؤجل حكمها الصادر بناءً على انفجارٍ هنا أو هناك، علاوة على أنَّ أيَّ حكم يصدر فمن يستطيع تنفيذه في هذا الكيان؟! لا سيما ضد أمراء الحرب ومخلفاتهم، ولا يَصْدُقُ على حكم المحكمة هذا، تبرئةً كان أو إدانةً إلا قول جرير للفرزدق لما سمع بتهديداته:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً ◻ أبشر بطول سلامة يا مربع

ورأيتُ نبلَك يا فرزدق قَصَّرت ◻ ورأيتُ قوسَك ليس فيها منزع

لكننا هنا في صدد شدِّ نظر الناس، لا سيما مع هذا الانفجار الكارثي المؤلم، الذي حصل في مرفأ بيروت، حيث تعالت الصيحات بلجنة تحقيقٍ دوليةٍ، ومحكمةٍ دوليةٍ، أفرأيتم يا أهل لبنان، ماذا يعني التعويل على مثل هذه الجهات؟!

ها أنتم رأيتم ١٥ سنةً رسم خلالها بعضكم للأسف طموحاتٍ وآمالاً على أساس حكم المحكمة، ثم ماذا؟!

ذهبت دماء القتلى والجرحى، فلا عُرف محرض، ولا أُوقف قاتل، ولا نال أهل المقتول إلا أمراً معنوياً لا يعيد حق المقتول!

أوظننتم أن المحكمة تؤجل قرارها أياماً فوق ال١٥ سنة، لتنصف قتيلكم ومرفأكم، بالقطع لا، بل لأن سياسة هذه المؤسسات مرتهنة بسياسات الدول العظمى والكبرى.

فهل ما زلتم تظنون أن لجنة تحقيقٍ دولية أو محكمةً دولية، تأتي بحق ما يزيد على ١٥٠ قتيلاً، وما يزيد على ٥٠٠٠ جريح، ٣٠٠,٠٠٠ بل مأوى، ودمار بمليارات الدولارات، نتج عن انفجار بيروت الكارثي؟!

حتى في حل المشكلة الاقتصادية، أما زلتم تظنون أن صندوق النقد الدولي يأتيكم بالمال على طبقٍ من ذهبٍ دون مقابل؟!

ولا تنسوا أن لبنان أنفق على هذه المحكمة ما يقارب مليار دولار من جيوبكم طوال هذه السنين، في أحلك الأوقات وأشدها!! فهل تعيدها لكم المؤسسات الدولية رأفةً بكم؟!

خلاصة القول: إن المستجير بمؤسسات المجتمع الدولي هو كالمستجير من الرمضاء بالنار! فاحزموا أمركم، واستعينوا بالله تعالى، واعملوا مع إخوانكم في حزب التحرير في لبنان، لإحداث التغيير الجذري، المفضي إلى أحكامٍ عادلةٍ في أنظمة السياسة والاقتصاد والاجتماع والعقوبات.

[أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان

من يحمي ويؤمن كيان يهود طبيعي أن يثمن التطبيع ويهنئ المطبعين

سعيد فضل - مصر

الخبر:

في حديثها عن التطبيع بين حكام الإمارات وكيان يهود، قالت فرانس24 الخميس 13/8/2020م، أن الرئيس المصري ثمن الاتفاق المفاجئ بين الدولتين. وكتب على موقع "تويتر" "تابعت باهتمام وتقدير بالغ البيان المشترك الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية الشقيقة و(إسرائيل) حول الاتفاق على إيقاف ضم (إسرائيل) للأراضي الفلسطينية"، معتبرا أنها خطوات "من شأنها إحلال السلام في الشرق الأوسط".

التعليق:

كيان يهود لا يملك أي مقومات للحياة في هذه المنطقة تحديدا بدون حكام بلادنا المطبعين معهم منذ البدء بل هم خط الدفاع الأول عن هذا الكيان المسخ، والعلاقات الثنائية لم تتوقف وإن كانت سرية في كثير من الأحيان؛ فحكام الإمارات لم يأتوا ببدعة في علاقتهم مع كيان يهود الذي أوجدته بريطانيا وساعدها في ذلك حكام آل سعود، ثم أوكلت حمايتهم لاحقا لحكام مصر وباعترافهم هذا، بخلاف التنسيق الأمني المقدس مع السلطة التي تدعى أنها تسعى لتحرير فلسطين وكأن تحريرها يكون بالتنازل عنها!

أما عن مصر فتثمين التطبيع والاتفاق الذي أبرمه حكام الإمارات هو أقل ما يقوم به رأس النظام وهو الذي أعلن صراحة أنه لن يسمح باعتداءات على دولة شقيقة تخرج من سيناء يقصد بالدولة الشقيقة كيان يهود كما أعلن أنه يريد أمن علوج الكيان، وأكثر من ذلك أعطى لنتنياهو أموال أهل مصر لينفقها على رعاية وتعليم يهود في صورة صفقة شراء غاز الأمة المنهوب ولمدة 10 سنوات وبأعلى الأسعار، بخلاف التعاون الاستراتيجي المعلن في قتال وقتل أهل سيناء وتفريغ شريطها الحدودي الموازي للأرض المغتصبة.

هنا وفي هذا الاتجاه يرى السلام هو الخيار الاستراتيجي المطلوب والحل الوحيد للقضية، ولا يرى أبدا تحريك الجيوش لتحرير أرض الإسلام وإخراج اليهود منها واستعادة مقدسات الأمة، بينما يزج بشباب مصر وجنودها ليقاتلوا أهل ليبيا لبسط نفوذ سيدته أمريكا على حساب بريطانيا، فرأس النظام لا يفكر خارج إطار الرؤية الأمريكية التي تخدم مصالحها، شأنه شأن كل حكام الأمة وإن اختلفت ولاءاتهم، وهي الرؤية نفسها التي جعلته يثمن اتفاق التطبيع الثلاثي لأولاد زايد.

أيها المسلمون: إن أرض فلسطين ليست ملكا للحكام ليتنازلوا عنها ولا للفلسطينيين ولا لفتح ولا لحماس... بل هي أرض خراجية تملكها الأمة ولا يجوز لأحد التنازل عن شبر واحد منها، ولا يجوز التصالح مع مغتصبها ولا قاتل أهلها.

إن واقع بلادنا كله متشابه ولا يصلحه إلا عودة لتطبيق الإسلام في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، دولة لا تعترف بحدود سايكس بيكو ولا بمعاهدات يهود ولا تعترف بوجود هذا الكيان أصلا وتعمل لاقتلاعه من يومها الأول، هذا إن بقي له وجود بعد إعلانها أصلا، فهذا الكيان ليس سوى ظل لهذه الأنظمة العميلة فإذا اقتلعت وغابت غاب ظلها وانتهى هذا المسخ.

الوضع الكارثي في اليمن يدمي القلب

نذير بن صالح

الخبر:

حذّرت الأمم المتحدة من انقطاع خدمات المياه والمرافق الصحية وموت مئات الأطفال باليمن في حال عدم توفير تمويل عاجل.

وقالت المنظمة الأممية في بيان «نتوقع موت مئات الأطفال ممن يعانون من سوء التغذية والمرض في اليمن بسبب نقص التمويل». وأضاف البيان «سنضطر لقطع 50٪ من خدمات المياه ونصف المرافق الصحية في اليمن ما لم يتوفر تمويل عاجل». وتوقعت الأمم المتحدة «إغلاق 70٪ من المدارس خلال الأسابيع المقبلة بسبب نقص الموارد المالية» (الجزيرة).

التعليق:

يزداد الوضع في اليمن سوءاً يوما بعد يوم بسبب تواصل الصراع الإنجلوأمريكي على هذه المنطقة، والأنكى والأخزى أن يتهافت على اليمن تقتيلا وتذبيحا وتجويعا وتشريدا من يُشاركونه وحدة الدم والعقيدة واللغة والدين!! وهكذا وبدون أي اعتبار إنساني يتم تدمير اليمن من أجل نهب خيرات البلد والسيطرة عليه والتحكم فيه.

إن هذه الأرقام المروعة وغيرها من الإحصائيات تبين الحالة المؤسفة والمزرية التي وصل إليها أهلنا في اليمن وأيضاً هي مؤشر على وجود كارثة حقيقية على صعيد الوضع الإنساني حيث لا يزال نحو 80 في المائة من السكان بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية. إنّ حال اليمن وأهله ليدمي القلب، وإنّ ما يحدث فيه لفظيع فأهل البلد يُساقون إلى الموت أمامنا.

اليمن هو قضية من قضايا أمتنا ولا يجوز لنا تجاهلها أو تناسيها، بحجة كثرة المصائب التي تحيط بنا، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس ورسول الله ◻ يقول: «إِذَا مَرَّ بِكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ يَسُوقُونَ نِسَاءَهُمْ، وَيَحْمِلُونَ أَبْنَاءَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ، فَإِنَّهُمْ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُمْ».

الجزء 2

حضارة الغرب تترنّح للسقوط... وحضارة الإسلام تتهيأ للنهوض

حمد طبيب – بيت المقدس

5- التحكمات السياسية، وسلب حرية الاختيار الصحيح.. سواء في النظام الانتخابي، أو في ترشح الأغنياء دون الفقراء بسبب تكاليف الحملات. وهذا الأمر سببه هو تغليب النظرة الرأسمالية في حياة الغرب على كل شيء، فلا يستطيع الفقير أن يترشح ولا أن يقيم دعايات انتخابية، مع أن فكرة الديمقراطية التي ينادون بها؛ هي عكس ذلك تمامًا؛ حيث تدعو إلى حرية الترشح وحرية الانتخاب. وعندما تصل الطبقة السياسية الرأسمالية إلى سدة الحكم فإنها تفرض نفسها في وضع القوانين وتتحكم في القرارات السياسية بما يخدم مصالحها الرأسمالية لا مصلحة عامة الناس؛ لذلك فإن أغلب الاستعمار السياسي سببه مصالح الشركات ورؤوس المال في الغرب. يقول جيم مارس في كتاب «الحكم بالسر»: في إجابته عن السؤال: من يحكم العالم؟ قال: (هُم الذين يتمكّنون – عادةً – من التّسبُّب باندلاع الحُرُوب وإيقافها. كما يتحكّمون بأسواق الأسهم الماليّة ونِسَب الفوائد على العُملات). وإذا نظرنا فعلًا إلى الواقع العملي، فإننا لا نرى الشعوب في أوروبا ولا أمريكا يضعون التشريعات ولا يشاركون بها، مع أن السيادة في النظام الرأسمالي هي للشعب.

6- الأزمات والمشاكل النفسية. وربما يستغرب الإنسان لأول وهلة فيقول: المجتمع الغربي مجتمع راقٍ صناعيًا وتكنولوجيًا، وتتوفر فيه الأموال والصناعات. فالأصل أن يشعر فيه الفرد بالراحة النفسية والهدوء؛ ولكن العكس هو الحاصل، فأكثر حالات الانتحار هي في الدول الإسكندينافية الأكثر ثراء في العالم، فما السبب؟ إن السبب هو أن الراحة والسكينة سببهما ليس خارجيًا يتعلق بوفرة الإنتاج ولا التقدم الصناعي، إنما هو داخلي يتعلق بالطمأنينة الفكرية والقلبية والنفسية، وهذا لا يتأتى إلا إذا حصلت الطمأنينة الداخلية عند الإنسان، هذا عدا عن أن النظام الطبقي يولد الكراهية وعدم الراحة وعدم الاستقرار في المجتمع. ففي بيان لـ(منظمة الصحة العالمية) سنة 2019م، جاء فيه: (إن ما يقرب من 800000 شخص ينتحرون سنويًا، أي أكثر من أولئك الذين تتسبب أمراض الملاريا أو سرطان الثدي أو الحروب والقتل بوفاتهم، واصفة الانتحار بأنه «قضية صحية خطيرة في العالم»، وقال بيان (منظمة الصحة العالمية): «يقارب عدد الرجال الذين ينتحرون في البلدان المرتفعة الدخل؛ ثلاثة أضعاف عدد النساء، على عكس البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث إن المعدل متساوٍ). وذكر (المرصد الصحي السويسري) الحكومي في عملية مسح أجراها: (أن قرابة 8٪ من إجمالي السكان في سويسرا (8.5 مليون) قد جرَّبوا التفكير في الانتحار على الأقل مرة واحدة خلال الأسبوعَيْن اللذَيْن سبقا المسح). وسويسرا تعتبر من الدول الإسكندينافية الغنية.

7- الانحلال المجتمعي بسبب النظرة النفعية والمصلحية، وبسبب غياب الرعاية الصحيحة في الدول الرأسمالية. وهذا من الآفات الكبيرة التي يعاني منها المجتمع. فالأسرة مفكّكة بسبب النظام الاجتماعي السقيم، وبسبب انعدام الوازع الأخروي الديني. والعلاقات بين الأقرباء واهية ومفككة وضعيفة؛ لأن موضوع القرابة تسيِّره المصالح لا الوازع الديني، فلا غرابة إذا رأيت الولد لا يعرف عن أبيه شيئًا بعد سن معينة، ولا غرابة إذا رأيت الوالد أو الولد يموت ولا يعرف عن موته أبيه أو ابنه. يقول الكاتب ديفيد بوبينو في كتابه «الحياة من دون أب»: (إنَّ أربعين بالمائة من الأولاد في أمريكا لا يعيشون مع آبائهم بسبب ارتفاع نسبة الطلاق، والولادات غير الشرعية، وكل ثلاثة أطفال من أصل عشرة يولدون من أمَّهات غير متزوجات، وأنَّ الغالبية من هؤلاء الأطفال لا يعيشون مع آبائهم. الأكثر من ذلك أنَّ هؤلاء الآباء لا يرون أبناءهم بصورة منتظمة ولا ينفقون عليهم، والسبب الجوهري في هذا الأمر هو التغيير الثقافي في القيَم؛ فهناك الفردية المفرطة المنتشرة في المجتمع، ويحذر الكاتب من خطورة هذا التغيير في القيَم، ليس لأنه يهدِّد المؤسسات الاجتماعية الأساسية فقط؛ بل لأنَّه يؤثر سلبًا على الأطفال) ويقول الكاتب باترك بوتشانن؛ في كتابه «موت الغرب»: (هناك عدة عوامل في بلاد الغرب إنْ لم يتمَّ احتواؤها وضبطها فسوف تؤدِّن بانهيار الحضارة الغربية انهيارًا فظيعًا، من هذه العوامل: انخفاض معدَّلات المواليد، وذوبان العائلة، واندثارها وحدةً اجتماعية، وعزوف النساء عن الحياة الطبيعية التقليدية؛ مثل الزواج وإنجاب الأطفال ورعايتهم، وعزوف الشباب عن مؤسسة الزواج، وشيوع الجنس، واللواط، والحماية القانونية لهذه النزعات غير السوية).

8- الحروب والاستعمار السياسي والعسكري وما جره على العالم من حروب مدمرة عسكرية وسياسية وتجارية.. ولعل أبرز تلك الحروب التي جلبت على الغرب الدمار الحرب العالمية الأولى والثانية.. حيث كانت النظرة المادية البحتة هي المسيطرة على ألمانيا للسيطرة على كل العالم. فخلفت هاتان الحربان، جاء في (موسوعة الجزيرة) عن الحرب العالمية الأولى: (تسبَّبت الحرب في خسائر بشرية كبيرة حيث لقي أكثر من ثمانية ملايين شخص مصرعهم وجرح وفقد الملايين، كما خلفت خسائر اقتصادية كبيرة، فانتشر الفقر والبطالة، كما عرفت الدول المتحاربة أزمة مالية خانقة بسبب نفقات الحرب الباهظة) أما الحرب العالمية الثانية فجاء في (الموسوعة الحرة): (أنها خلفت أكثر من 60 مليون قتيل وملايين الجرحى والمشرَّدين والمشوَّهين بسبب استخدام السلاح النووي على اليابان سنة 1945م).

• إن العالم اليوم ما زال يعيش حالة من الرعب والخوف والترقب من الدمار الاقتصادي؛ بسبب الحروب التجارية بين العملاقين أمريكا والصين، أو خطر الحرب النووية بين كوريا وأمريكا.. وما زالت الحروب الشريرة السياسية والعسكرية تشعل هنا وهناك من أجل المصالح والسياسات المادية النفعية، ويموت بسببها الآلاف كل عام في الشام والعراق وليبيا واليمن وغيرها؛ وهذا كله بسبب الحروب القذرة التي تشعلها الدول الكبرى المندفعة بدوافع مادية بحتة؛ نتيجة للنظرة الرأسمالية المقيتة.

• لقد ضاق الناس ذرعًا بهذا النظام، وتعالت الأصوات تطالب بتغييره وإسقاطه؛ وخاصة في أبرز أفكاره وهي النظام الاقتصادي. وبرزت أصوات كثيرة؛ خاصة في الأزمة المالية التي حصلت أخيرًا سنة 2008م، وطالبت صراحة بتطبيق بعض الأفكار الإسلامية في أحكام الاقتصاد. فقد أثنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية. لاغارد؛ على (البعد الأخلاقي في النظام المالي الإسلامي، وقدرته على مواجهة أسباب الأزمة المالية الحالية، مشيدة بتحريم الغرر والميسر؛ في المعاملات الإسلامية).. وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس أوليفييه باستري: (إن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يلعب دورًا تاريخيًا في العالم بالنظر لقدرته على مواجهة التحديات التي يطرحها الوضع الحالي)، ودعا أيضًا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس: (إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية؛ مريح للجميع؛ سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين)، وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية لمراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس (أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهارًا واضحًا قابل للتطبيق في فرنسا).

• في 17 أيلول/سبتمبر عام 2011م اندلعت الاحتجاجات بخروج متظاهرين بالمئات في وول ستريت بمدينة نيويورك الأمريكيّة وحاولوا احتلاله، معربين عن رغبتهم بتحويله إلى «ميدان تحرير» أمريكي، وعندما حدث ذلك هبَّت الشرطة على الفور لإغلاقه ومحاصرة المنطقة، واستمرت الحركة بعدها بالتظاهر لمدة أسبوع. هذا وقد خرجت سنة 2011م مظاهرات في ألف مدينة على الكرة الأرضية؛ تطالب بإسقاط هذا النظام والتخلص من رموزه المالية في وول ستريت وغيرها.

• وقبل أن نختم نقول: إن النظام الرأسمالي المنبثق من عقيدة الحل الوسط والقائم على أسس الحريات هو نظام فاسد سقيم. وإن النظام الاقتصادي المالي هو أوهى من بيت العنكبوت وقائم على أسس فاسدة جملة وتفصيلًا. ومن أبرز الفساد فيه (النظام النقدي)، الذي تتحكم فيه أمريكا عن طريق الدولار. ولا يوجد له أساس ثابت يحمي مقدرات الناس وجهودهم وثرواتهم؛ سواء من ذهب أم فضة أم من مواد عينية. والنظام المالي أيضًا تتحكم فيه البورصات العالمية، والتي تحمل في مؤسساتها المالية أرقامًا وهمية ليس لها واقع في أغلب أصولها، وتجري فيها أعمال ومعاملات تدمر ثروات الناس وتحولها إلى جيوب الأغنياء المتحكمين في هذه البورصات. والبنوك أيضًا تحول مدخرات الناس وجهودهم وتكدسها؛ ثم تضعها في منفعة فئة قليلة هم الرأسماليون الكبار وتحرم باقي المجتمع منها.

• إن البشرية اليوم تعاني من الضنك والفقر والحرمان، وبلاد المسلمين هي جزء من هذا النظام الرأسمالي السقيم؛ وهي كما قال الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ
والماء فوق ظهورها محمولُ.

• لقد جربت البشرية أنظمة كثيرة، منها ما انهار ومنها ما زال قائم. فالاشتراكية قد هدمها أصحابها بأيديهم؛ عندما رأوا اعوجاجها بعدما طبقوها سبعين عامًا، وظنوا أنها هي التي ستنجيهم من سطوة الرأسمالية وجشعها. والرأسمالية اليوم تترنّح للسقوط المدوي بعد أن تخلى أتباعها عن كثير من أفكارها الرئيسة، أبرزها (حرية السوق). ولن يطول الوقت حتى يعلن أصحاب الرأسمالية كما أعلن أصحاب الاشتراكية، انهيارها وسقوطها المدوي.

• وفي الختام نقول: إن البشرية لن تسعد إلا بالنظام الإلهي؛ فهو وحده الذي طبق في أرض الواقع زهاء أربعة عشر قرنًا، وعاشت البشرية في ظله حياة ملؤها السعادة والرفاه. وما زال أتباعه متمسكين به يطالبون بعودته رغم غيابه عن الواقع العملي ما يقارب المئة عام. وقد شهد بهذا الأعداء قبل الأصدقاء. تقول الباحثة الألمانية زغريد هونكه في كتابها الشهير «شمس العرب تسطع على الغرب»: (إن الإسلام أعظم ديانة على ظهر الأرض سماحةً وإنصافًا، نقولها بلا تحيُّز، ودون أن نسمح للأحكام الظالمة أن تلطِّخه بالسواد، وإذا ما ندَّينا هذه المغالطات التاريخية الآثمة في حقه، والجهل البحت به، فإن علينا أن نتقبَّل هذا الشريك والصديق مع ضمان حقه في أن يكون كما هو). وفي كتاب آخر اسمه «التوجه الأوروبي إلى العرب والإسلام» حقيقة قادمة وقدر محتوم» تقول: (الإسلام هو المحرك للمسلمين للخلق والإبداع، والدافع للبذل والعطاء، فدان لهم العالم، فأناروه بنور الحضارة الساطع، وأظلوه بظل المدنية الوارف). ويقول الأمير البريطاني تشارلز: (إن الإسلام يمكن أن يعلمنا طريقة للتفاهم والعيش في العالم، الأمر الذي فقدته المسيحية، فالإسلام يرفض الفصل بين الإنسان والطبيعة، والدين والعلم، والعقل والمادة) ويقول الشاعر الفرنسي لامارتين: (الإسلام هو الدين الوحيد الذي استطاع أن يفي بمطالب البدن والروح معًا، دون أن يعرض المسلم لأن يعيش في تأنيب الضمير، وهو الدين الوحيد الذي عباداته بلا صور، وهو أعلى ما وهبه الخالق لبني البشر)، ويقول الفيلسوف جورج برنارد شو:)الإسلام هو الدين الذي نجد فيه حسنات الأديان كلها، ولا نجد في الأديان حسناته قد برهن الإسلام من ساعاته الأولى على أنه دين الأجناس جميعًا؛ إذ ضم سلمان الفارسي وبلالًا الحبشي وصهيبًا الرومي؛ فانصهر الجميع في بوتقة واحدة). وهناك شواهد كثيرة من شهادات الغرب تصف هذا الدين وصفًا طيبًا، وتبين أنه الدين الوحيد القادر على إنقاذ البشرية.

• إن العالم اليوم هو كالأرض العطشى التي تنتظر المطر.. وهذا الغيث هو الدين الذي يخلص البشرية مما هي فيه من بلاء وشرور وظلم وظلام وهذا يبشر بقرب ظهور شمس الإسلام الوضّاءة التي تنشر على الأرض دفئها وضياءها؛ تمامًا كما نشر الإسلام النور والهداية أول مرة؛ عندما ظهر في جزيرة العرب؛ ليصدق بذلك قول المولى عز وجل: (سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)، وقوله: (قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ١٥ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ)، وقوله: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ٨٩).

نسأله تعالى أن يكرم أمة الإسلام عما قريب بحكم الإسلام في ظل دولة الإسلام.. آمين يا رب العالمين.

سلسلة أجوبة العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة أمير حزب التحرير

على أسئلة رواد صفحته على الفيسبوك «فقهي»

أحكام متعلقة بالخليفة والأمير المؤقت

السؤال:

الأول: ورد في كتاب نظام الحكم في الإسلام أن الألقاب الجائزة هي الخليفة والإمام وأمير المؤمنين وما يشبهها بالمعنى مثل سلطان المؤمنين، لكن في كتاب أجهزة دولة الخلافة يقف النص عند ذكر لقب أمير المؤمنين ولا يذكر غيرها. فهل تغير التبني في ألقاب الخليفة إلى أن نقتصرها على الثلاثة فحسب؟ وإذا تغير التبني فما هو الدليل على التغيير؟

الثاني: أما ما جاء في «الأجهزة» بالنسبة لما أدى إلى تلقيب عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين فهل يصح أن يقال إن فيه اقتصارا على استعمال لقب أمير المؤمنين أم هل يكون مباحا استعمال لقب آخر مثل سلطان المؤمنين؟

الثالث: فهمت أن شرطا من شروط كون إجماع الصحابة هو وجود التناقض بشيء معروف مثل تأجيل دفن رسول الله ﷺ ووجوب دفن الميت فوراً، فأين التناقض بتلقيب عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين حتى يصبح إجماع صحابة؟

الرابع: أجبت سؤالا في الماضي كون لفظ الخليفة لفظا شرعيا فقهيا، فهل يقال الشي نفسه في لفظ الإمام أن يكون لفظا شرعيا فقهيا بما أنه جاء في الأدلة الشرعية، أم نقول إن لفظ الإمام اصطلاحي. وبالنسبة لهذا الأمر ورد في أحاديث عديدة لفظ الإمام ويشير إلى من يقود الناس في الصلاة، فهل هناك اختلاف في المعنى فيمن يشير إليه؟ أي هل المعنى في هذه الأحاديث يعود إلى الخليفة ومن يوليه من الولاة والأمراء... الخ على وجه الحصر أم في ضمنه من يقود المسلمين في الصلاة كما نراهم في هذه الأيام في مساجدنا؟

الخامس: «الأمير المؤقت» لماذا لا يولى معاون التنفيذ في تنصيب خليفة. إضافة إليه ما الذي استند عليه اختيار أكبر معاون سنا على تنصيب خليفة؟ ولماذا ليس أحسن معاون تجربة في منصبه معاونا أو من أفضل منهم عدلا أو أفضل منهم بعلم القرآن... الخ؟

وعندي سؤال آخر وهو... إذا خالف الخليفة شرطا من شروط الانعقاد بعد بيعته هل تبطل بيعته؟ أي إذا أصبح غير عدل مثلا أو أصبح مثل من ذكره رسول الله ﷺ من أئمة يكرهونهم المسلمون.

جزاكم الله كل خير

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

1- إن اللقب الذي يطلق على من يبايع بالخلافة هو لقب الخليفة، أو الإمام، أو أمير المؤمنين كما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة وفي إجماع الصحابة... وأما ما ذُكر في نظام الحكم من القول بعد هذه الثلاثة [وليس واجباً أن تلتزم هذه الألقاب الثلاثة، بل يجوز إطلاق غيرها من الألقاب على من يتولى أمر المسلمين، مما يدل على مضمونها، مثل حاكم المؤمنين، أو رئيس المسلمين، أو سلطان المسلمين، أو غيرها مما لا يتناقض مع مضمونها، أما الألقاب التي لها معنى معيّن يخالف أحكام الإسلام المتعلقة بالحكم، كالملك ورئيس الجمهورية، (والإمبراطور) فإنه لا يجوز أن تطلق على من يتولى أمر المسلمين، لتناقض ما تدل عليه مع أحكام الإسلام.] انتهى، وكذلك ما ورد في الشخصية الثاني في باب الخلافة في آخر الفقرة [ولا يجب أن يلتزم هذا اللفظ أي الإمامة أو الخلافة، وإنما يلتزم مدلوله.] انتهى

فقد عُدّل الموضعان، وحُذفت الزيادات المذكورة أعلاه في نظام الحكم وفي الشخصية الجزء الثاني، وبقيت الألقاب هي الثلاثة كما في كتاب الأجهزة (الخليفة، الإمام، أمير المؤمنين)، وهذه الألقاب الثلاثة هي التي ستستعمل في الدولة عندما ينصرنا الله سبحانه وتعالى.

2- يشترط في الإجماع السكوتي على حكم شرعي حتى يعد إجماعا مقبولا «أن يكون الحكم الشرعي مما ينكر عادة ولا يسكت عليه الصحابة؛ وذلك لاستحالة إجماع الصحابة على السكوت على منكر. فإن كان مما لا ينكر عادة، فإن سكوت الصحابة عنه لا يعتبر إجماعاً»... جاء في الشخصية الثالث: (الإجماع السكوتي هو أن يذهب واحد من الصحابة إلى حكم ويعرف به الصحابة ولم ينكر عليه منكر، فيكون سكوتهم إجماعاً، ويقال له الإجماع السكوتي مقابل الإجماع القولي... ويشترط في الإجماع السكوتي شروط:

أحدها: أن يكون الحكم الشرعي مما ينكر عادة ولا يسكت عليه الصحابة...

ثانيها: أن يشتهر هذا العمل ويعرفه الصحابة...

ثالثها: أن لا يكون ذلك مما جعل لأمير المؤمنين التصرف به برأيه كأموال بيت المال...)

فهذه الشروط يجب توفرها في الإجماع السكوتي حتى يُستدل به. أما موضوع إجماع الصحابة على استعمال لقب «أمير المؤمنين» فهو ليس من باب الإجماع السكوتي حتى يشترط له الشرط المذكور آنفاً، بل هو من قبيل الإجماع القولي لأن الصحابة في جملتهم استعملوا هذا اللقب في مخاطباتهم وسموا به الخلفاء فكان هذا بمقام الإجماع القولي وليس الإجماع السكوتي، وعليه فلا يلزم أن يكون هذا الحكم مما ينكر عادة حتى يصح فيه الإجماع ويكون معتبراً.

3- بالنسبة لسؤالك عن لفظ الإمام:

أ- الإمام في اللغة له معان عدة منها الذي يؤتم ويقتدى به، جاء في مختار الصحاح: (... والإمام الذي يُقْتَدَى به وجَمْعُه أئِمَّة...) وجاء في كتاب العين: (... وكل من اقتدي به، وقدم في الأمور فهو إمام...)، فالإمام بهذا المعنى هو مطلق من يقتدى ويؤتم به.

ب- وقد استعمل الشرع لفظ الإمام كمصطلح فقهي «حقيقة شرعية» بمعنى الرئيس العام للمسلمين حيث دلت النصوص الشرعية على ذلك، ومن هذه النصوص:

- عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ، وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ...» رواه مسلم.

- عن عوف بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ...» رواه مسلم.

- أخرج البخاري عَنِ ابْنِ شِهَابٍ... أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...».

ففي هذه الأحاديث ذكر لقب الحاكم الذي يقيم أحكام الشرع في الإسلام وهو: الإمام، مثلما ذكر لقب الخليفة في نصوص شرعية أخرى، أي أن النصوص الشرعية بينت أن لفظ «الإمام» هو كلفظ «الخليفة» وأنها مصطلحات فقهية «حقيقة شرعية» نصّ الشرع عليها وهي تعني الرئاسة العامة للمسلمين، وقد سميت الإمامة العظمى وسمي صاحبها الإمام الأعظم...

ج- وكذلك استعمل لفظ الإمام في الشرع بمعنى إمام الصلاة وهي الإمامة التي يطلق عليها الإمامة الصغرى، وقد وردت في ذلك أحاديث منها:

- روى البخاري في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً».

- روى البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فلفظ «الإمام» الموضوع شرعاً بإزاء إمام الصلاة هو أيضاً اصطلاح شرعي كما تدل على ذلك الأحاديث الآنفة الذكر.

د- لا يوجد تلازم شرعاً بين لفظ الإمام بمعنى الخليفة وبين لفظ الإمام بمعنى إمام الصلاة، فالأحاديث التي ورد فيها ذكر الإمام بمعنى الخليفة ليست متعلقة بالضرورة بموضوع الصلاة، والأحاديث التي ورد فيها ذكر الإمام بمعنى إمام الصلاة ليست متعلقة بالضرورة بالخليفة والحكم، وذلك كالأحاديث المذكورة في الأعلى فلا يفهم منها التلازم بين إمامة الحكم وإمامة الصلاة...

هـ - تفهم النصوص الوارد فيها لفظ الإمام في سياقها ووفق القرائن:

- فقد يستعمل لفظ الإمام في النصوص الشرعية بالمعنى اللغوي كقوله تعالى: [وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً]، وقد جاء في تفسير ابن كثير لهذه الآية: (وَقَوْلُهُ: [وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَالسُّدِّيُّ، وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ: أَئِمَّةً يُقْتَدَى بِنَا فِي الْخَيْرِ. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: هُدَاةً مُهْتَدِينَ وَدُعَاةً إِلَى الْخَيْرِ)، وواضح من السياق أن المراد بلفظ الإمام هنا الشخص الذي يقتدى به في التقوى وليس الإمام بمعنى الحكم أو بمعنى إمامة الصلاة.

- وقد يستعمل لفظ الإمام بمعنى الخليفة كما في الحديث الذي رواه مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ وَإِنْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ»، وواضح من الحديث أن المقصود هو الحاكم لأن الحاكم هو الذي يقاتل من ورائه وهو الذي يعدل أو يظلم، وليس المقصود مطلق الاقتداء كما هو في المعنى اللغوي ولا إمامة الصلاة.

- وقد يستعمل لفظ الإمام بمعنى إمامة الصلاة مثلما روى مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وواضح أن الكلام هنا هو عن الصلاة وعن إمام الصلاة.

4- بالنسبة لسؤالك عن الأمير المؤقت:

ليس واضحاً بالضبط ما المقصود بقولك: («الأمير المؤقت» لماذا لا يولى معاونا تنفيذا في تنصيب خليفة)...

وأما موضوع اختيار أكبر المعاونين سناً ليكون أميراً مؤقتاً فقد بينا سبب ذلك في جواب سؤال مؤرخ في 02 من شعبان 1435هـ الموافق 2014/05/31م وأنقل لك من جوابنا المشار إليه ما يلي:

[... وأما الأمر الثاني وهو كيفية تعيين الأمير المؤقت إن لم يعين الخليفة قبل موته أميراً مؤقتاً، والأولويات في ذلك، فإنه أمر إداري، ويجوز تبنّي مادة تفصّل هذا الأمر الإداري، وعليه كان المذكور في المادة «33»: (...فإن أكبر المعاونين سناً يكون هو الأمير المؤقت إلا إذا أراد الترشح للخلافة، فيكون التالي له سناً... وهكذا. فإذا أراد كل المعاونين الترشح فأكبر وزراء التنفيذ سناً ثم الذي يليه إذا أراد الترشح... وهكذا، فإذا أراد كل وزراء التنفيذ الترشح للخلافة حصر الأمير المؤقت في أصغر وزراء التنفيذ سناً).

وللعلم، فقد روعي في هذا التبني اعتبارات موجبة، فالمعاونون هم أعرف الناس بالحكم وأكثر الناس اطلاعاً على مجريات الأمور أيام الخليفة السابق، ويليهم في المعرفة والخبرة وزراء التنفيذ لالتصاقهم بالخليفة وبأعماله، فهؤلاء أفضل الناس لتولي الإمارة المؤقتة، ولما كان المعاونون سواءً لا تفاضل بينهم في المعاونة، والوزراء كذلك، كانت السن عاملاً مناسباً للتفاضل كما في إمامة الصلاة، إذا تساوى المصلون في شروط الإمامة قُدم أكبرهم سناً، أخرج مسلم في صحيحه عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ، يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً، فَلْيَؤُمَّهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَلْيَؤُمَّهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًّا، وَلَا تَؤُمَّنَّ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ، وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَجْلِسْ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ بِإِذْنِهِ». وعليه فكان الأمر الإداري المتبنى في هذه المسألة هو تقديم أكبر المعاونين سناً ثم الذي يليه، ثم أكبر وزراء التنفيذ ثم الذي يليه، وهكذا.] انتهى الاقتباس من جواب السؤال السابق.

-5 بالنسبة لسؤالك عن اختلال شرط من شروط انعقاد الخلافة بعد أن تتم بيعة الخليفة كاختلال شرط العدالة فالجواب المجمل على ذلك أن اختلال شرط من شروط الانعقاد لا يعني بالضرورة بطلان عقد الخلافة، فمثلاً اختلال شرط العدالة يجعل الخليفة مستحقاً للعزل ولكنه لا ينعزل مباشرة بل لا بد من قرار من محكمة المظالم في ذلك أي تبقى خلافته قائمة إلى حين بت محكمة المظالم في شأنه... وقد فصلنا القول في هذا الموضوع في أكثر من موضع من كتبنا، وبيناه في مقدمة الدستور الجزء الأول في المادتين (41+40)، مع شرحهما، ويمكنك الرجوع إلى كتاب المقدمة للوقوف على تفاصيل ذلك.

وفي الختام فإني أشكرك على دعائك لنا، وأدعو لك بخير، وأكرر ما ذكرته في بداية الجواب من سروري بكتابتك إلي بلغة القرآن، اللغة العربية.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

26 ذو الحجة 1441هـ

الموافق 2020/08/16م

الهجرة من الاستضعاف إلى التمكين

الهجرة هي أعظم حدث في تاريخ البشرية، فهي تمثل الحد الفاصل بين التحاكم للكفر والتحاكم لنظام الإسلام. قال تعالى "هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ (التوبة 33)"

لم تكن الهجرة مجرد إنتقال من مكة إلى المدينة وإنما كانت نقطة ارتكاز الدولة الإسلامية حيث غدت الأرض داران: دار إسلام تطبق الإسلام وتحمله للخارج بالدعوة والجهاد، ودار كفر وجب فتحها.

لكن الدولة الإسلامية التي أسسها الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم وخلفه في حكمها الصحابة الكرام ومن تبعهم من خلفاء بنوا أمية والعباسيين وآل عثمان تسلط عليها الكفار والمنافقين ولازالوا بها حتى أسقطوها سنة 1341 هجرية الموافق لـ24 من آذار/مارس سنة 1924 على يد مجرم العصر مصطفى كمال الذي ألغى نظام الخلافة؛ نظام الحكم بالإسلام وأعلن نظام الجمهورية في إستانبول عاصمة الخلافة حينها ومنذ ذلك التاريخ تعطل الحكم بالإسلام وعادت الأرض كما كانت قبل بعثة الرسول تدين بالكفر وأحكامه.

ونحن إذ نستقبل العام الهجري 1442 ـ جعله الله فاتحة خير على أمة الإسلام وعلى العاملين لاستئناف الحياة بالإسلام بإقامة الخلافة الثانية على منهاج النبوة.

نستذكر تلك الأحداث التي عاشها الرسول الكريم وصحابته رضوان الله عليهم في طريق الدعوة حتى آلت الأمور بتتويج هو الأعظم في تاريخ البشرية بجعل كلمة الله هي العليا،

قال عز من قائل "وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (التوبة 40)".

لا يفوتنا أن نذكر أنفسنا وإياكم بأمرين:

1 / ذكرى الهجرة ليست حدثا فولكلوريا وإنما تتويج لمسيرة الدعوة في مكة بإقامة دولة المسلمين الأولى في المدينة وهي أمانة في رقبة كل من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقد ورثنا هذه الأمانة عن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم التي وجب المحافظة عليها وفي حال تعطلها ـ كما هو حال المسلمين منذ قرابة 100 عام ـ أوجب الواجبات العمل على إعادتها، فقد ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: أوفوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، واسألوا الله الذي لكم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم، متفق عليه.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) صحيح مسلم.

2 / إن العمل لإقامة دولة الإسلام لا يتكرر، وباب خيره يغلق بمجرد إقامتها.

فقد نال شرف قيام دولة الإسلام الأولى الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام الأوائل. وقد فتح باب أجر العمل لإقامة الخلافة مرة أخرى منذ يوم سقوطها ويوشك باب الخير ذاك أن يغلق، لكن هذه المرة لن يعاد فتحه حتى يرث الله الأرض ومن عليها قال تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (النور 55)"

وعن تميم الدَّاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ليَبْلُغن هذا الأمر ما بلغ اللَّيل والنَّهار، ولا يترك الله بيت مَدَر ولا وَبَر إلَّا أدخله الله هذا الدِّين، بعزِّ عَزيز أو بذُلِّ ذَليل، عزًّا يُعزُّ الله به الإسلام، وذُلًّا يُذلُّ الله به الكفر)).

فليكن عامنا هذا عام خير وطاعة وتمكين ولنستدرك ما فرطنا،

فإلى خير الله سارعوا يا أحباب رسول الله فالركب أوشك على المسير فلا يفوتكم هذا الفضل العظيم فضل العمل لإستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (الحديد 10).

المستقبل للإسلام حتماً، والأمة ستجرف كل الأدعياء

تتمثل قوة الإسلام أساساً بفكرته الشمولية الصلبة التي تقدم تصورات واضحة وعميقة للإنسان عن معنى وجوده في الحياة، وكذلك فيما تضعه من معالجات لشؤونه من خلال منظومة متكاملة من الأحكام الشرعية التي تنظم علاقات الإنسان على نحو يشبع – عند تطبيقها- احتياجاته مادياً ومعنوياً.

وقد ظلت الفكرة الإسلامية متجذرة في نفوس جموع المسلمين، رغم كل ما عصف بهم من حملات فكرية ألحقت بفهمهم للفكرة الإسلامية بعض الشوائب جراء محاولات البعض خلط أفكار بعض الثقافات الأخرى بالإسلام، على نحو ما جرى قديماً من عملية دمج ممجوجة لبعض أفكار الفلسفة اليونانية والهندية والفارسية بالتصورات الإسلامية، وما جرى حديثاً من محاولات توفيق مشبوهة بين الإسلام من جهة وبين أفكار اشتراكية ورأسمالية وديمقراطية من جهة أخرى.

إضافة إلى قوة العقيدة الإسلامية بقي الشوق إلى التاريخ المشرق الذي تحقق بسبب تطبيق الإسلام مصدر إلهام وتبجيل المسلمين، لا سيما وهم يقارنون ذلك -بكثير من الحسرة- مع واقعهم المؤلم بعد إقصاء الإسلام عن حياتهم، ما جعل المسلمين يتخذون من قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فمن ابتغى العزة بغيره أذله الله» نبراساً كأفضل تعبير لهم عن المشكلة والحل، فوُجِدَ توجه عام عند المسلمين حول ضرورة العودة إلى تطبيق الإسلام، وتصاعدت الدعوة مع كل أزمة جديدة ومع كل انكسار جديد إلى إعادة الإسلام حاكماً، طلباً لرضى الله سبحانه، وإدراكاً منهم بأن إقامته في واقعهم هو الملاذ الآمن لهم وللأجيال القادمة من المسلمين.

في هذا السياق، بات استئناف الحياة الإسلامية وتمكين الدين وإقامة دولة الخلافة غاية وهدفاً معلناً لكثير من الحركات الإسلامية، التي غلب على جلها كثير من الحماسة مع قليل من الوعي وكثير من ردود الفعل بلا تدقيق كاف في الواقع وفي الطريقة التي من شأنها تغيير الأوضاع القائمة.

لكن تحقيق تلك الغاية واجه تحديات مهولة تتمثل بهيمنة الغرب المطبقة على بلاد المسلمين من خلال أنظمة أمنية تفرض أجندات الغرب، وتحرص كل الحرص على أن تشل إرادة الأمة وتبقي مقدراتها وثرواتها رهينة سياسات الغرب ومصالحه.

كما اعتمد الغرب سياسات خبيثة لإفساد الرأي العام المؤيد للعودة إلى الإسلام وتحكيمه من جهة، ولضرب الوعي المتزايد حول أهمية الخلافة وما تمثل من قيمة، بأكثر من وسيلة وأسلوب. فاستثمر الغرب في هذه البيئة لتوجيه الطاقات المكنونة فيها لما يحقق مصالحه ويجرفها بعيداً عن تحقيق التغيير المطلوب بالطريقة المطلوبة.

فجاءت تصفية حسابات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في أفغانستان بدماء المسلمين وأموالهم تحت راية الجهاد الأفغاني لضرب الشيوعية ضمن زخم إعلامي عالمي هائل، حيث هبَّ المسلمون من كل حدب وصوب نصرة لهذه القضية، لا سيما من مصر والأردن ودول الخليج، مع أن فلسطين كانت على مرمى حجر منهم. ثم تحول هؤلاء إلى ذريعة تستعملها أميركا لإعادة صياغة النظام الدولي. فتم صرف جهود وتضحيات جيل كامل من المسلمين بين «حليف استراتيجي» للغرب تحت عنوان الحرب على الشيوعية، وعدو لدود له تحت عنوان «الحرب على الإرهاب».

في الوقت ذاته رتبت أميركا ثورة ذات طابع ديني في إيران للوقوف بوجه الشيوعية من جهة، ولخداع المسلمين بها من جهة أخرى، فخاضت حرباً طاحنة على مدار ثماني سنوات مع العراق معلنة أن طريق القدس يمر فوق جثة نظام البعث في بغداد، فيما كانت إيران حليفاً استراتيجياً وما زالت لنظام البعث في دمشق، ثم دخل النظام الإيراني في دورة شعارات ممانعة ومقاومة قوى الاستكبار ونصرة المستضعفين في الأرض، ما خدع كثيرين بالفعل، لينتهي به المطاف نصيراً لطاغية الشام ضد شعب مظلوم مسحوق، وقيامه بتسليم كافة ملفات الطاقة النووية للغرب، آملاً بأن يصبح عضواً في التحالف الدولي الذي تقوده أميركا في الحرب المزعومة ضد الإرهاب.

كما دفع الغرب تياراً عريضاً من الحركة الإسلامية ليتخلى عن آمال الأمة وتطلعاتها بالوحدة والخلافة وتحكيم الشريعة بذريعة الاعتدال وتجديد الخطاب الديني وفقه الواقع والدولة المدنية الحديثة، فتسلم الحكم في تركيا والمغرب وتونس ومصر والسودان بشعارات إسلامية تداعب مشاعر الجماهير وتنفس طاقاتهم فيما هي تطبق أجندات علمانية رأسمالية وطنية وقومية، ترسخ الواقع الكارثي القائم.

وأخيراً وليس آخراً، فقد تم الإعلان عن إقامة "خلافة تنظيم الدولة في العراق والشام"، وهي خلافة أبعد ما تكون عن تطلعات الأمة اليتيمة، التي تنتظر يداً حانية عليها تخرجها من قاع الذل والقهر والكفر، وتضعها على طريق الخلاص، إلا أن خلافة هذا التنظيم زادت الأمة بؤساً وتفريقاً وتشريداً وتقتيلاً، ما يضع ألف علامة استفهام أمام حقيقة صعود هذا التنظيم وممارساته وصولاً إلى إعلانه الخلافة، لا سيما أن التحقيقات الرسمية الجارية في العراق بخصوص استيلاء هذا التنظيم على كبريات مدن العراق في الشمال وحيازته كميات هائلة من المركبات والأسلحة والعتاد كشفت بأنها جاءت جراء صدور أوامر مباشرة من رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي لكبار القيادات العسكرية بالانسحاب من الموصل ومناطق الشمال.

هكذا يغدو واضحاً بأن الغرب ساهم بشكل مباشر ومؤثر في خلق دوامة العنف والفوضى، فعبث بالأمة واستنزفها في تحقيق مصالحه، وحاول جاهداً أن يشككها بدينها وبجدوى تطلعاتها ليحبط آمالها باستعادة الإسلام وليوهمها بأن دينها هو سبب بلائها.

إلا أن المدقق في مسيرة الأمة ومسارها يجد أنها سرعان ما تنهض من كبواتها، وأنها كلما انتكست تعود لتقف على قدميها من جديد مع ظهور أدنى بارقة أمل، فتتفاعل معها كأن لم يمسسها سوء. كما أن الباطل زهوق بطبعه، ومهما طغى بظلمه ودجله وتضليله فإنه لا يكاد يترك أثراً مع الخير الكبير الذي يملأ الأمة. بل إن ما يجري من أحداث، وما يصيب الأمة من آلام، يعيد صياغتها من جديد، فيجذر فيها الوعي ويصلب فيها الإرادة ويؤهلها للعب دورها المنوط بها في الحياة كخير أمة أخرجت للناس.

نعم، قد ينجرف البعض في متاهات الضياع، وقد ييأس آخرون ويسلمون للشيطان تحت مسمى أو آخر بذريعة أو أخرى، لكن تفاعل الأمة مع قضاياها يكشف أنها تسير قدماً إلى الأمام، إذ إنها سرعان ما تنفضُ عمن يظهر عليه الزيف والدجل، وتبدأ بتلمس سبيل النجاة بالإسلام من جديد. وكلما رمى الكفر بشباكه وأوقع الأمة في فخاخه وظن أنها القاضية، تفاجئه الأمة بنبذ مشاريعه والكفر بأنظمته.

وهكذا فإنه رغم مرارة كل التجارب السابقة، ورغم كل الأذى الذي تسببت به، وكل ما أفضت إليه، فإنها تكشف عن معدن الأمة وعن صدق توجهاتها وعن زيادة وعيها، وعن التصاقها أكثر بإسلامها، وأنها ما زالت متأهبة للحاق بمن يقودها بالإسلام حقاً.

فقد أظهرت الأمة أنها وحدة واحدة تتفاعل مع قضاياها كأمة واحدة، وتسير في الاتجاه الذي تتصور أنه يحقق لها تحكيم الإسلام وإقامة دولته الجامعة. كما أدركت الأمة أن حكامها هم سبب بلائها، وأن تغييرهم هو الخطوة الأولى على طريق التغيير الصحيح، حيث لا إصلاح يؤمل ولا نهضة ترجى في ظل وجود هذه الأنظمة، كذلك أدركت الأمة عظم مكر الغرب بها وحقده عليها، وأنه لا رجاء لها به، وأن لا حياة لها إلا بدينها، لنقف أمام حقائق قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie
STAG